العدوان العراقي على الكويت

محمد توفيق بلبع*

* حصل على الدكتوراه في الفلسفة والآداب من جامعة مدريد ـ يونيو ١٩٦٢ م.
كان يعمل استاذا بقسم التاريخ ـ جامعة الكويت.

الملخص

يعتبر العدوان العراقي على الكويت بكل المقاييس عملاً متهوراً يدمغ صدام حسين بالحمق والغباء نظراً للخسائر الضخمة التي سببها ليس للمعتدي والضحية فقط، بل للعالم العربي أجمع، هذا إلى جانب الشرخ العميق الذي أحدثه في وحدة الشعوب العربية التي انقسمت بين مؤيد لحاكم العراق أو معارض لعدوانه.

لذلك خصصنا القسم الأول من هذه الدراسة لبيان مواقف الدول العربية، حاولنا من خلاله الكشف عن الأسباب الحقيقية لموقف كل دولة على حدة.

كما أفردنا جانباً أزحنا فيه الستار عن دور صدام حسين في الحرب ضد إيران كعميل للمخابرات الأميركية بعد فشل الولايات المتحدة في تطويع حكامها الجدد على أثر نجاح ثورتهم ضد الشاه، ثم جاء عدوانه على الكويت ليكون بمثابة «الضربة القاضية» له بعد تمرده على سادته وتهديد مصالحهم الإستراتيجية في منطقة الخليج.

أما القسم الثاني في هذه الدراسة فقد قسمناه إلى جزئين:

ركزنا في الأول منهما على تحديد المنطقة التي نشأت فيها «مشيخة الكويت» في أوائل القرن الثامن عشر، والتي تطورت إلى دولة الكويت الحالية، وأثبتنا بالأدلة التاريخية والجغرافية أنها قامت في الجزء الشمالي من منطقة الأحساء، بعيداً عن الأراضي العراقية.

أما الجزء الثاني فقد انصرف اهتمامنا فيه إلى تحديد الحدود الجنوبية للعراق منذ العصور الجيولوجية القديمة، وأثبتنا بالأبحاث الجغرافية والدراسات التاريخية أن هذه الحدود تقف عند الساحل الشمالي للخليج العربي، بعيداً عن أرض الكويت.

وقد أرفقنا بالدراسة مجموعة من الخرائط الملونة تؤيد كل ما وصلنا إليه من نتائج، وتؤكد أن مزاعم صدام حسين في أحقية بلاده في أرض الكويت باطلة، ولا تقوم على أي أساس جغرافي أو تاريخي، وإنما طمعاً في ثروتها النفطية على وجه التحديد.

لا خلاف على أن العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ كان بكل المقاييس عملا آثماً وطائشاً، وفي ذات الوقت مدمراً ليس للضحية والمعتدي فحسب ولكن للعالم العربي أجمع.

كما لا يخفى على كل ذي بصيرة وعقل أن التفكير فيه، والإقدام عليه يتسم بقصر النظر والغباء بدليل الآثار المفزعة التي خلّفها.

والذي لا شك فيه أن هذا العمل اللامسئول كانت له مقدمات وأسباب ودوافع غير كل ما قيل وعرف يجب البحث عنها وكشف غموضها وأسرارها وهذا ما سنحاوله ـ بقدر طاقتنا المتواضعة ـ لكي يخرج البحث متكاملا ومترابطا من جهة، ومتمشيا مع طبيعة الدراسات التاريخية الحديثة والصحيحة التي تنظر إلى الأحداث المختلفة والمتباعدة أحيانا على أنها سلسلة متصلة الحلقات لا يمكن الفصل بين أجزائها، ومن هنا يتحتم أن نتناول بالدراسة والنقد والتحليل عدداً من النقاط والموضوعات الحساسة والشائكة التي أفرزت هذا العدوان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي قد يعزف البعض عن الوقوف عندها، أو أن تغيب عنهم بسبب أو لآخر، وقد عبّر عن ذلك أحد كبار المسئولين من الذين لهم خبرة ودراية بدهاليز السياسة، ومعرفة تامة بخفايا الأمور، والإستراتيجية السياسية لاحدى الدول العظمى عندما قال: «إن المؤرخين عندما يؤرخون لمثل هذه الأحداث يمتنعون عن إلقاء الأضواء عليها لأنهم نادراً ما يعلمون عن خفاياها شيئاً، وكذلك يهملها الديبلوماسيون في مذكراتهم بدافع اعتبارات الأمن تارة وبالرغبة في عدم الإيقاع بين الحكومات وشعوبها تارة أخرى، ولذلك تبقى حقيقة هذه الأحداث مدفونة لا تعرف منها خافية، ولا يتكشف للجماهير من أسرارها إلا ما كان بمحض الصدفة[١]».

إلا أن الصدق مع النفس، وتحرى الدقة، والسعي بشتى الطرق إلى الحقيقة وتعريتها مهما كانت مرارتها ونتائجها يقتضي بذل كل جهد مستطاع، بعقل متفتح، وحس تاريخي متجرد من العواطف والأهواء والانفعال ـ وبذلك وحده تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الدراسة التي لا ندعي أنها قد تبلغ حد الكمال، أو أنه ليس بعدها من مزيد، فما زال الباب مفتوحاً على مصراعيه لكل من يريد أن يدلف منه ليصل إلى ما لم نستطع الوصول إليه.

وينبغي أن نذكر ـ منذ البداية ـ أنه لا يعنينا في هذه الدراسة من قريب أو من بعيد الآثار السياسية والمعنوية ـ إن وجدت! ـ كالقول بأن الغزو العراقي للكويت قد أتى على وحدة الصف العربي، وأطاح بالتضامن العربي، وزلزل مفهوم القومية العربية، لأننا نعتقد ـ جازمين ـ بأنها وغيرها من الشعارات لا أثر لها في واقع الحياة، لذلك فان الذي يهمنا ـ بالدرجة الأولى ـ هو الأسباب والحجج التي ساقها صدام حسين لتبرير غزوه للكويت، التي نعتبرها ـ بحق ـ مجموعة من الأكاذيب لا تنطلي إلا على البسطاء وضعاف العقول، كما لا تحتاج إلى كبير جهد لكشف زيفها وخداعها.

ولعل من أشهر تلك الحجج قوله: إن الكويت قد خرّبت اقتصاد العراق عندما زادت في

إنتاجها وصادراتها من النفط الخام! ثم رأى أن إثارة مشاعر الجماهير وكسبها يستلزم حجة أخرى، فنادى بضرورة إعادة توزيع الثروة العربية، مبتدئا بدخل الكويت!! وأنه هو وحده ـ دون سواه ـ القادر على تحقيق هذا المطلب الملح، وليت حاكم العراق بدأ بنفسه ووزع جزءاً من ثروة بلاده وفائضها المالي الكبير حتى يمكن لهذه الحجة أن تجد لها صدى في النفوس، خاصة وأن تاريخه القريب يدل على عكس ذلك تماماً، فقد استولى ـ على سبيل المثال ـ على مدخرات المصريين العاملين بالعراق ومنعهم من تحويلها إلى ذويهم في مصر! بل وصل به الجحود والتعنت إلى حد أنه ـ في كثير الأحيان ـ أوقف صرف أجورهم التي حصلوا عليها بالجهد والعرق خلال عملهم في بناء العراق الحديث! فهل بعد ذلك من حديث عن مسئوليته عن فقراء العالم العربي وتوزيع فائض الثروات على المحتاجين، والإحسان إلى المعدمين إلى غير ذلك من مظاهر العدالة الاجتماعية التي هبطت عليه فجأة من السماء؟!

أما ثالثة الأثافي التي خرج علينا بها طاغية العراق لتبرير عدوانه فكان ادعاؤه بأن الكويت كانت جزءاً من وطنه اقتطعها الاستعمار البريطاني، وبالعدوان والغزو أعاد الجزء إلى الكل، والفرع إلى الأصل، وغدت «دولة الكويت» تشكل المقاطعة التاسعة عشر من محافظاته!

فهل يمكن الأخذ بهذه الحجة؟ أو القبول بهذا العدوان الهمجي الذي كشف عن شخصية غير سوية، ونفس مريضة، وسلوك عدواني مقيت، وطموحات لا تعيش إلا في الخيال والوهم؟

ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن هذه الحجة نفسها يمكن أن تنقلب على حاكم العراق الذي يجهل الحقائق التاريخية حيث كانت معظم أراضيه أجزاءاً من أراضي امبراطوريات سابقة وأن «بغداد» التي يتخذ منها مركزاً لتهديد أمن الآخرين، وفرض سيطرته على بلدانهم المجاورة كانت هي الأخرى موضعا لعواصم : السلوقيين والفارثيين والأكاسرة (سلوقية ـ طيسفون ـ المدائن) قبل أن تبنى بغداد وتجد لها مكانا ـ كعاصمة ـ على خارطة العراق بمئات السنين[٢]. والذي يثير العجب أن الاستعمار البريطاني الذي اتهمه بسلخ الكويت من أراضيه يرجع إليه الفضل في ضم المناطق التي كانت تحت سيادة تلك الامبراطوريات إلى العراق ثم جعل منها «دولة العراق الحديثة» داخل حدودها الحالية التي يتربع على «عرشها» صدام حسين هذه الأيام!! وهذا ما سنوضحه تفصيليا بعد ذلك، باعتباره محور دراستنا في هذا البحث.

وسنحاول ـ بكل ما وسعنا من جهد ـ أن نتناوله بالدراسة والتحليل من الناحيتين : التاريخية والجغرافية لنبين الخطأ القاتل الذي وقع فيه حاكم العراق عندما رأى استخدام القوة لتغيير حدود بلاده! ولا يخفى على أحد أن من أول وأهم ما يترتب على هذا العمل الأخرق إذا ما أصبح مبدأ وسابقة، نقض العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم العلاقات بين الدول، وتحمي الضعيف من القوي، حتى لا نعود بالانسانية إلى قانون الغاب ومجتمع الوحوش!

وقبل أن نخوض في الادعاء المذكور لابد من وقفة متأنية نوضح من خلالها أهم الأحداث في المنطقة، التي سبقت غزو الكويت ونبين موقف صدام حسين منها، ودوره فيها، ونربط بينها، ونتتبع تسلسلها باعتبارها عاملا فعالا وأساسيا، دفع حاكم العراق إلى القيام بعدوانه على الكويت.

لا جدال في أن ثورة (آيات الله) بقيادة الإمام «الخميني» في إيران كانت في مقدمة تلك الأحداث وأبرزها، فأطاحت بالشاه «محمد رضا بهلوى» الحليف الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والذي كان بمثابة «السد» أمام المد الشيوعي إلى المشرق العربي، ودول الخليج على وجه الخصوص التي تحتفظ بمخزون ضخم من النفط، الذي يعتبر عصب الحياة لبلدان العالم الصناعي المتقدم، لذلك اعتُبرت الثورة الاسلامية الإيرانية ـ بعد أن أفصحت عن اتجاهاتها وسياستها ـ الخطر الداهم الذي يهدد مصالح هذه البلدان وتقدمها وازدهارها.

وقد تضاعف هذا الخطر بعد فشل الولايات المتحدة ـ التي اعتبرها الامام الخميني «الشيطان الأكبر» ـ ومن ورائها حلفائها الغربيين في محاولاتهم احتواء زعماء الثورة، ولم يكتف الحكام الجدد في إيران بالوقوف في وجه العالم الرأسمالي، بل عملوا كذلك على «تصدير» ثورتهم إلى البلدان الأخرى، لذلك كان لابد للولايات المتحدة وحلفائها التحرك بسرعة لمواجهة هذا التهديد السافر لمصالحهم، فلم يجدوا ـ بعد دراسة وخبرة لأجهزة مخابراتهم المختلفة ـ أفضل من صدام حسين للتصدي لحكام إيران، وبالتالي للدفاع عن مصالحهم.

ولا يخفى على أحد أن من أهم وأكبر مشاكل العالم العربي، وأسباب نكبته حكم الفرد الذي يركز في يده كل السلطات، ويتحكم في مقدرات الشعب ـ دون حسيب أو رقيب ـ يشد أزره ويدفعه قدما على طريق الدكتاتورية حفنة من المستفيدين، مع أجهزة مختلفة للقمع والإرهاب، ووسائل للإعلام لا تألوا جهدا، ليس في إبراز منجزاته ومحاسنه ـ إن وجدت ـ ولكن باضفاء الشرعية على كل ما يقوم به من ممارسات تتسم بالظلم والبطش والفساد، التي قد تصل إلى حد التصفية الجسدية! بالإضافة إلى إلصاق كل الصفات الحميدة به، والخلق الطيب، والفضائل التي يفتقدها، حتى ترفعه إلى مراتب القديسين! ويقتضي هذا النفاق والخداع والكذب قلب الحقائق، وتزييف الوقائع، وتحسين القبيح، وحتى تحويل الهزائم إلى فوز وانتصار، كما حدث ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ في حرب ١٩٦٧ التي أطلق عليها المصريون ومن ورائهم العرب جميعا اسم النكسة هروبا من الواقع الأليم، مع أنها بكل المعايير، وفي لغة الحرب «هزيمة منكرة» يشهد على ذلك نتائجها التي كان من أبرزها احتلال أجزاء كبيرة من الوطن العربي، تحرر بعضها بينما لا يزال البعض الآخر يرزح تحت نير الإحتلال الإسرائيلي حتى هذه اللحظة.

ولقد تعمدنا الإشارة إلى هذه الحرب لأن أسبابها الدفينة ودوافعها الخفية، ونتائجها المفزعة لا تختلف عما حدث مع حاكم العراق في حربه ضد كل من إيران والكويت، وما تمخضت عنهما من خراب ودمار للمتحاربين، ومن خسران وتشرذم للعالم العربي بأسره.

جمال عبد الناصر وصدام حسين

لكي نوضح المقولة السابقة لابد من الوقوف قليلا عند جمال عبد الناصر وحكمه وسياسته، ونسلط الأضواء عليها حتى يتبين للقارىء أمرين :

أولا : أن صدام حسين حاول بكل ما وسعه من جهد أن يقتفي آثار الزعيم المصري ويحتل

مكانته في البلدان العربية، ونفوذه الواسع في العالم أجمع.

ثانيا : أن الأسباب والدوافع التي أدت بصدام حسين إلى الهاوية هي نفسها التي أوصلت سلفه إلى النكبة التي حلت به وبمصر وبالمشرق العربي كله بعد حرب الأيام الستة ضد اسرائيل.

وعلى الرغم من أنه توجد عشرات المؤلفات التي تعرض أصحابها لسيرة جمال عبد الناصر وحكمه وسياسته... الخ إلا أننا رأينا أن نركز على كتاب «لعبة الأمم» لعدة أسباب، منها : أن مؤلفه «مايلزكوبلاند» من كبار رجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانت مهمتهم وضع الخطط لجذب الزعيم المصري إلى جانبهم لخدمة مصالحهم، أو لمقاومة نفوذه وسياسته في حالة الفشل في تحقيق هذا الهدف، وعلى ذلك فهو إما مؤيد له ومساند لحكمه وزعامته أو العكس.

كما أن المؤلف قام بتمثيل شخصية جمال عبد الناصر في هذه «اللعبة» بعد أن كونّ معه صداقة وطيدة مكنته أن يكون على صلة ومعرفة قوية برفاقه في مجلس قيادة الثورة.

لهذا وذاك يعتبر من المسئولين القلائل المطلعين على بواطن الأمور، العالمين بحقائق الأحداث وخفاياها، بل ومن المخططين والمنفذين لها أيضا.

لذلك كله أولينا كتاباته ـ فيما يتصل بموضوعنا ـ شيئا غير قليل من الاهتمام والقبول خاصة إشاراته إلى بعض الوقائع الحساسة والأحداث الخافية والمثيرة كما ظهر في حديثه عن استراتيجية بلاده المزدوجة، «الأخلاقية واللا أخلاقية» في التعامل مع حكام وزعماء العالم الثالث، فقال : «لقد اعتادت حكومتنا على احترام استقلال الدول الافريقية والآسيوية إلى حد كانت تتغاضى في كثير من الأحيان عن سلوك بعضهم الطائش ما دام ذلك لم يمس مصالحنا بسوء ـ أما إذا كانت نتائج التزامنا بالمبادىء الأخلاقية خسارة مصالحنا وضياعها فان موقفنا سيكون العكس، وستكون التضحية بدون شك على حساب تلك المبادىء الأخلاقية وليست على حساب مصالحنا. وبصراحة أكثر، فعندما كنا نضطر في بعض الأحيان لازاحة حاكم ما ثبت أن وجوده يقف مجرد عثرة في سبيل تنفيذ مخطط لنا في إحدى تلك البلدان الافريقية أو الأسيوية.. فإننا كنا لا نتردد في اللجوء لمثل هذه التدابير مهما كانت فداحة المخالفات الأخلاقية[٣]».

إن هذه الاعترافات الصريحة التي تسيء ـ دون شك ـ إلى بلاده يكون وقعها وقبولها أشد أثرا وأقوى فعالية مما لو جاءت في كتاب مؤرخ أو باحث ليس له الصفة الرسمية التي يتمتع بها مؤلف «لعبة الأمم».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية اللا أخلاقية هي التي طبقتها أجهزة المخابرات الأمريكية مع كل من عبد الناصر وصدام حسين، عندما تبين أن كلا منهما يهدد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

فاذا عدنا بالحديث إلى جمال عبد الناصر لوجدنا أنه كان يتمتع بمكانة مرموقة، وكلمة مسموعة في العالم العربي، إلى جانب نفوذه الواسع في العالم كله مما دفع الدول الكبرى إلى معاداته خاصة بعد النجاح المدوي الذي حققه في مؤتمر «باندونج» التي أقلقت نتائجه تلك الدول، وقد أشار إلى ذلك صاحب «لعبة الأمم» قائلا : «تمكن ناصر من الظهور كعامل مؤثر وهام وبدا ـ

بالمقارنة مع أقزام كنكروما وسوكارنو ـ وكأنه رجل دولة من درجة شو إن لاي ونهرو اللذين كانا ينزلان عند رأيه في كثير من الأمور[٤]».

لهذه الأسباب ولغيرها أرادت الولايات المتحدة ـ التي ملأت الفراغ في المنطقة بعد حرب ١٩٥٦ ـ استقطاب الزعيم المصري للدوران في فلكها ـ كغيره من الزعماء ـ لخدمة أغراضها، ولكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف، وقد دلل رجل المخابرات الأمريكية على هذا الفشل بما قاله الزعيم المصري في إحدى المناسبات: «ربما لا يجد نوري باشا ـ المقصود هنا نوري السعيد رئيس وزراء العراق حينذاك ـ أي حرج في اتخاذ قراراته بناء على مدى انسجامها مع استراتيجيتكم العالمية، ولكني لا أستطيع أن أفعل ذلك. . . وانني عازم على أن أتخذ مواقفي من القضايا بناء على مالها من الآثار الموضوعية، وستكون كلها مما يناسب مصر ويخدم مصالحها[٥]».

ويوضح لنا هذا النص الهام ـ ليس فقط ـ فشل وكالة المخابرات الأمريكية في اصطناع الزعيم المصري لتحقيق مآربهم من خلاله، ولكنه يثبت ويؤكد أيضا أن قراراته كانت تستهدف أولاً وأخيراً مصلحة وطنه وشعبه.

ومما يجدر ملاحظته في هذا الصدد أن دور المخابرات الأمريكية وخططها في التعامل مع جمال عبدالناصر لم تكن بمثابة «تجربة خاصة» قاصرة عليه دون سواه، ولكنها كانت «تجربة عامة» يمكن تطبيقها مع أمثاله، وفي ذلك يقول (رجل المخابرات): «لم نكن نهتم بالعثور على صيغة لمعادلة توصلنا إلى نجاح مستمر إلا مع «طراز ناصر»، من الزعماء فلو أننا اكتشفنا فعلا طريقة محددة للتعامل مع ناصر فسيعني هذا أننا قد أحرزنا تقدماً ملموساً في مضمار علاقاتنا مع كثير من حكام دول افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، بل ومع كثير من الزعماء المتوقع ظهورهم حتى أواخر هذا القرن[٦]»، وهذه العبارة الأخيرة هي التي تهمنا بالدرجة، الأولى.

أما «طراز ناصر» الذي قصده المؤلف فقد نعته بالزعيم «الذي يعشق السلطة حبا في التسلط، ويفعل كل مافي وسعه للبقاء فيها ولو أدى ذلك إلى انهيار بلاده اقتصاديا، أو دخولها في حروب خاسرة[٧]».

ولكي نستوفي جوانب شخصية هذه الزعامة التي لا نجد حرجاً في اتباع كل الوسائل والمسالك التي تضمن لها السلطة واستمراريتها نعرج إلى ماذكره أحد علماء النفس في هذا الصدد، من أن إشباع الحاجات الجسمانية يكون في أكثر الأحيان أقل إلحاحاً من إشباع الحاجات النفسية، ثم بيّن أن هناك العديد من صور القهر والتسلط، بعضها ظاهر ملموس، وبعضها الآخر خفي لا يراه الإنسان العادي ولا يلحظه، فقال: «إن التسلط أو السيطرة وسيلة تتفاوت من القمع والعسف والعصر والهصر المجاهر إلى الأساليب المقنعة المداورة الماكرة التي قد لا تتضح لعين الملاحظ العادي[٨]».

وهكذا نجد أن حكم الفرد يعمل على الاستحواذ على السلطة والقوة والإبقاء عليها بالقهر والبطش، هو السمة المميزة لكل من الزعيم المصري وحاكم العراق، فاذا كان أولهما قد نجح في الابتعاد عن دائرة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فانه فشل في النجاة من شباكها ومُؤآمراتها بعد

أن أصبح عاملاً مؤثراً وفعالاً في تهديد مصالحها، كما حدث عندما وقف في وجه التكتلات والأحلاف التي حاولت مع حليفتها بريطانيا إنشاءها في المنطقة العربية لمقاومة نفوذ الإتحاد السوفيتي والمد الشيوعي خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين، أما تهديده لمصالحها الاقتصادية فيتمثل في تفوق مخابراته على المخابرات الأمريكية في لبنان خلال أزمته المعروفة عام ١٩٥٨ بعد أن برز الوجود التجاري الأمريكي في المنطقة وأصبح لكبرى شركات البترول العاملة في الخليج وغيرها من المؤسسات والهيئات التجارية مراكز هامة في بيروت التي أخذت تهددها سياسة عبدالناصر المناهضة للغرب بصورةعامة، خاصة فيما يتعلق بسياسة عقد الأحلاف التي تبنتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمقاومة خطر الاتحاد السوفيتي الذي يحاول التسلل إلى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية «للعالم الحر»، وقد أوضح ذلك صاحب «لعبة الأمم» بصراحته المعهودة قائلاً: «وعندما شارف عام ١٩٥٨ على الانتهاء كان ناصر قد بلغ ذروة القوة، ولقد أعنى بكلمة «القوة» في كتابي هذا، امتلاك الفعالية العظمى في مجال الصراع مع الدول الكبرى لصالح مصر، ومصر وحدها[٩]».

أما المؤرخ المصري الكبير الأستاذ «عبدالرحمن الرافعي» فكان أكثر وضوحاً في تفسير كلمة «القوة» في النص السابق عندما قال: «بدأت سياسة عزل مصر في سنة ١٩٥٤ حين يئست الدول الاستعمارية من ضم مصر إلى ماسموه منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط واستمسكت بحيادها. . . لأن الحياد معناه الانفصال عن التبعية الإستعمارية لأي من الكتل المتصارعة في العالم، وكان عقد حلف بغداد في فبراير سنة ١٩٥٤ هو الخطوة الأولى لعزل مصر، ولما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٥٥ زادت محاولات الإستعمار في سبيل هذه السياسة، وكان انسحاب أمريكا وبريطانيا من تمويل السد العالي في يولية سنة ١٩٥٦ مظهراً لسياسة عزل مصر عن الدول العربية[١٠]».

كان لبنان المسرح الرئيسي للتنافس السياسي بين جمال عبدالناصر والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، فلما وقعت أزمته ـ التي أشرنا إليها في السطور السابقة ـ وفشلت قوات «المارينز» الأمريكية (القوات البحرية) التي نزلت في بيروت في فرض سياستها، تضافرت جهود أصحاب شركات البترول التي أصبح لها تأثيراً مباشراً على سياسة الحكومة الأمريكية الخارجية، مع غيرهم من أصحاب المصالح الإقتصادية والتجارية في العمل على تغيير سياسة المهادنة التي تتبعها الولايات المتحدة مع الزعيم المصري، وكانت أحداث لبنان مقدمة للمؤامرة التي حيكت خيوطها في «واشنطن» وقام بتنفيذها حكام «تل أبيب» فيما بعد ، كما سنرى.

لقد أوهم عبدالناصر نفسه قبل أن يوهم الآخرين وعلى رأسهم حليفته سوريا التي وَقّع معها اتفاقية الدفاع المشترك قبل حرب ١٩٦٧ بعام واحد، بأن لديه من القوة العسكرية ما يجعله قادراً على إلحاق الهزيمة باسرائيل، التي انتقمت من سوريا بعد الغارة الفاشلة التي شنتها طائراتها الحربية على بعض المزارعين الإسرائيليين ومعداتهم، ثم توالت بعد ذلك الأحداث التي فرضت على جمال عبدالناصر اغلاق مضايق «تيران» في مدخل خليج العقبة لشل ميناء «ايلات» ومنع اسرائيل من الاتصال المباشر والسريع بالشرق الأقصى، لذلك اعتبرته ـ الأخيرة ـ بمثابة إعلان الحرب. ثم كانت الخدعة الكبرى التي رتبتها الولايات المتحدة مع ربيبتها إسرائيل، أن تعلن الأخيرة انتظارها لنتائج

مهمة مبعوث الرئيس المصري في نيويورك، استجابة لنداء الأمم المتحدة، لشرح مطالبه في مضايق تيران قبل أن تقوم بأي عمل عسكري، وهنا نترك صاحب «لعبة الأمم» يكشف تفاصيل هذه المؤامرة فيقول «إن الاسرائيليين لم يكونوا راغبين في ترك ناصر يجني ثمار تلك الواقعة، فوجهوا لمصر الضربة القاضية في نفس الصباح الذي كان مقرراً فيه مغادرة زكريا ـ المقصود به زكريا محيي الدين مندوب عبدالناصر ـ القاهرة قاصداً نيويورك، مع أنهم كانوا قد قطعوا على أنفسهم عهداً أن يمسكوا عن الحرب حتى يصل زكريا إلى هناك» ثم استطرد قائلا: «ولسنوات غير قليلة بقي الاسرائيليون يتدربون على انقضاضهم ذلك، ولو لم ينفذوه يومها فما كانت الفرصة لتسنح لهم مرة أخرى أو تتوافر لهم ثانية ظروف مثلها[11]».

ويستوقف النظر الشق الثاني من هذا النص الذي لا يختلف في تفسيره اثنان، وهو أن العدوان على مصر كان مبيتا ومتفقا عليه ـ قبل سنوات من وقوعه ـ بين اسرائيل وحليفتها الكبرى، ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا أن فكرته قفزت إلى عقول خصوم الزعيم المصري منذ أحداث الأزمة اللبنانية، وهذا التواطؤ بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يذكرنا باستراتيجيتها ذات الوجهين «الأخلاقي واللاأخلاقي» التي سبق الحديث عنها!

وابتلع عبدالناصر «الطعم» خاصة بعد أن استنفره واستفزه حكام المملكة السعودية، والملك الأردني، حليفا الولايات المتحدة العرب، بأنه لم يبد أي اهتمام بغارات الإسرائيليين المتزايدة على كل من سوريا والأردن باعتباره صاحب أكبر قوة عسكرية ضاربة في العالم العربي كما هيأ له خياله!!، فاندفع إلى مضائق تيران وأغلقها، كما أشرنا من قبل، فوقعت الواقعة وكانت الهزيمة العسكرية التي أراد المصريون التخفيف من وقعها فاطلقوا عليها اسم «النكسة» وكذلك العرب من ورائهم.

بعد هذا الاستطراد الضروري قد يتساءل القارىء عن علاقة ذلك كله بموضوعنا المتعلق بعدوان صدام حسين على الكويت؟

والإجابة بسيطة وسهلة وواضحة أيضا لكل من يمعن النظر فيما ذكرناه من أن حاكم العراق تتبع خطى الزعيم المصري للوصول إلى مكانته وزعامته ونفوذه وشهرته السياسية إلا أنه لم ينجح في أي منها، كما سنحاول إيضاحه فيما يلي.

والجديد الذي نريد أن نبرزه هو أنه لم يحاول الاستفادة من الماضي القريب ويتدبر الأسباب ويتعرف على حقيقة الدوافع التي أدت إلى الكوارث التي حلت بسابقه لا سيما في صراعه ضد الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد مصالحها الإقتصادية في نفط الخليج بصورة خاصة، الذي كان ـ دون شك ـ السبب المباشر للايقاع به هو الآخر ولكن بطريقة أشد قسوة ومهانة. ولا يخفى على أحد أن من أهم مقومات الزعامة الناجحة الواعية الإستفادة من أخطاء الآخرين خاصة أولئك الذين تتشابه ظروفهم ومشاكلهم حتى يمكنهم تجنب الزلات والكوارث التي يمكن أن تنزل بهم والغريب أن حاكم العراق لم يحاول فهم ذلك! وفضل السير من غير هدى ولا بصيرة على طريق الزعيم المصري، فدفعته جهالته وغطرسته إلى أحط منازل الذل والهوان، وألحقت بشعبه ـ المغلوب على أمره ـ العار والشتات والدمار الذي سيظل يعاني من آثارها سنوات عديدة قادمة.

وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة مع صدام حسين والحديث عنه، وعن دوره في خدمة الدول الكبرى عامة والمخابرات الأمريكية خاصة، التي وجدت فيه «ضالتها» المنشودة.

صدام حسين عميل لأجهزة المخابرات الأمريكية

يعتبر صدام حسين أسوأ حالا من جمال عبدالناصر، لأن كل ما فشل فيه الغرب مع هذا الأخير نجح فيه مع الأول! وبتعبير آخر أكثر وضوحاً، إن وكالة المخابرات الأمريكية لم توقع بحاكم العراق إلا بعد أن نجحت أولاً في استقطابه، ثم استخدمته بعد ذلك في العمل لحسابها كواجهة للتصدي للأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية الاقتصادية ـ بصورة خاصة ـ في المنطقة، وهو ما فشلت فيه تماماً مع الزعيم المصري كما أوضحنا.

لما فشل الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تطويع زعماء الثورة الإيرانية، والدوران في فلكهم، حفزهم الحفاظ على مصالحهم السياسية والاقتصادية والتجارية وغيرها في المنطقة إلى نصب شراكهم حول حاكم العراق الذي وجدت فيه أجهزة المخابرات الأمريكية «طراز ناصر» الذي ـ كما أشرنا اليه في الصفحات السابقة ـ يعشق السلطة حبا في التسلط، ويبذل كل مافي وسعه للاحتفاظ بها حتى لو أدى ذلك إلى انهيار اقتصاده، أو الدخول في حروب خاسرة، فأوهموه هم وأجهزة إعلامهم النشطة بأنه الوحيد القادر على مواجهة إيران، العدو الأزلي للعراق، كما ضخموا له أطماعها في الأجزاء الجنوبية من بلاده التي تضم أغلبية سكانية من الشيعة تتعاطف مع الثوار الإيرانيين الذين يتطلعون بدورهم إلى بسط سلطانهم على «العتبات المقدسة» لدى طوائف الشيعة المختلفة، في النجف الأشرف وكربلاء، ثم رغبوه في التحلل من المعاهدة التي تنظم علاقته بايران في شط العرب التي يعتبرها مجحفه بحق بلاده، رغم أنها ممهوره باسمه!

وقد ساعدهم على نجاح خطتهم ما يتصف به صدام حسين من حمق، وغطرسة، وجهل بألاعيب السياسة، بالاضافة إلى ما كان يسيطر على أفكاره من رغبة جامحة في زعامة العالم العربي، مما يتيح له ـ بتفكيره السقيم ـ تحقيق طموحاته الخيالية، فابتلع «الطعم» ووقع في شباك وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وأغلب الظن أن الاتحاد السوفيتي قد شارك هو الآخر في التآمر على حاكم العراق رغم معاهدة الصداقة التي تربطه معه! وكان الدافع وراء هذه المشاركة المحافظة على مصالحه الخاصة التي من أهمها خشيته من الثورة الإسلامية الإيرانية التي باتت تهدد بعض ولاياته التي تقطنها جاليات إسلامية كبيرة، خاصة بعد أن تنامت روح الدين في هذه الولايات، وازداد العداء للشيوعية بين أهلها، حتى روى بعض المسلمين اللاجئين من الإتحاد السوفيتي قصصا مثيرة عن الإضطهاد والتعذيب الذي تعرضوا له على أيدي السوفيت الذين انتهكوا حرمة المساجد وأعدموا آلاف المسلمين، وأرسلوا آخرين إلى معسكرات الاعتقال في سيبيريا في محاولات يائسة للقضاء على الإسلام والمسلمين في تلك الولايات[١٢].

هكذا توافقت كلمة القوى العظمى في العالم الرأسمالي والشيوعي على الإيقاع بحاكم العراق، واتخاذه «مخلبا للقط» للدفاع عن مصالحهم المختلفة، فعملوا في السر والعلن على صنع آلة الحرب العراقية لتقليم أظافر «الشبح» الإيراني قبل الإجهاز عليه. وهكذا أخذ السلاح بكل أنواعه

حتى المتطور منه، والعتاد الحربي المختلف يتدفق على العراق من الغرب ومن الشرق على السواء، وقد لعبت الدول التي تدور في فلكها دورا فعالاً في هذا المجال، فأشبعوا غرور حاكم العراق من هذه الناحية العسكرية حتى زاد شعوره بالقدرة على البغي والعدوان، وقويت عنده الرغبة في نقض المعاهدة التي أمضاها بنفسه مع إيران «الشاه» في الجزائر قبل سنوات بخصوص حقوق كل منهما في شط العرب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل هذه الدوافع تكاد لا تختلف عن مشاعر الزعيم المصري التي دفعته إلى سد منافذ اسرائيل في مضيق العقبة إلى الشرق الأقصى، والذي اعتبرته عندئذ عملا عدوانيا وإعلانا للحرب، كما أشرنا من قبل.

واستيقظ العالم ذات يوم ليجد الجيوش العراقية تجتاح عربي ايران، مدعية أنها البادئة بالحرب! وكان لا بد لهذه الحرب المحسوبة بكل المعايير السياسية والموازين العسكرية من جانب القوى العظمى، صاحبة المصلحة الوحيدة في إشعال نيرانها أن تستمر تحت كل الظروف، وفي كل الأحوال، بشرط وحيد، هو أن تظل كفتي القوتين المتحاربتين متوازنة، لا ترجح إحداهما على الأخرى لأي سبب من الأسباب!

لذلك وجد حكام إيران بدورهم سوقا سهلة ومتوفرة للسلاح تمدهم بكل ماتحتاجه عجلة الحرب للاستمرار في دورانها بنفس الشرط السابق، ولعل فضيحة «ايران كنترا» أو «ايران جيت» الشهيرة تدل بما لا يدع مجالاً للشك على دور المخابرات الأمريكية في التخطيط لهذه الحرب والموازين الدقيقة التي كانت تحكمها، وكذلك في أهدافها التي يمكن إجمالها على ضوء نتائجها فيما يلي:

إنهاك الفريقين المتحاربين عسكريا، وتدمير اقتصادهما، واستنفاد ثرواتهما الضخمة، ونشر الخراب والدمار في ربوعهما، والحط من معنوياتهما باشعارهما بالإحباط واليأس من إحراز نصر حاسم، هذا إلى جانب إهدار أموال الدول العربية الغنية التي كانت تقف وراء حاكم العراق وتمده بكل مايحتاجه من مال ومؤن وسلاح بقدر طاقتها.

وقدر لهذه الحرب الضروس أن تستمر ثمان سنوات، حتى رأت القوى المحركة لها أنها أنجزت مهمتها، وحققت أهدافها، عندئذ فُرض وقف اطلاق النار على الجانبين المتحاربين بالشروط التي حددها «مجلس الأمن»! حتى تكون في ظاهرها محكومة بالشرعية الدولية! تلك كانت «خطيئة» صدام حسين الأولى والمهلكة له، ولشعبه، المدمرة لاقتصاده وبلده. ولتأكيد ما ذهبنا إليه في بداية هذا الجزء من البحث، من أن صدام حسين لم يخرج عن كونه «عميلاً» للمخابرات الأمريكية هو ما قام به من ممارسات بربرية خلال هذه الحرب، كاستعماله الغازات السامة ضد الأكراد في «حلبجة» التي راح ضحيتها أكثر من خمسة آلاف نفس! مع أن هذه الأنواع من الأسلحة محرمة بحكم القوانين الدولية، بالاضافة إلى البطش والتعذيب والتنكيل الذي بلغ حد التصفية الجسدية لكل من عارض السياسة الغاشمة لهذا الطاغية المستبد، ووقف ضد حربه الفاشلة، حدث كل ذلك وغيره تحت سمع وبصر «العالم الحر» وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى الدفاع عن «حقوق الإنسان» بهمة ونشاط كبيرين عن طريق المنظمات المتخصصة المنتشرة في أرجاء العالم لكشف مثل هذه الجرائم التي تخالف أبسط القواعد الإنسانية،

وتحرمها المواثيق الدولية، ومع هذه الجرائم والمخالفات التي ارتكبها حاكم العراق وقف العالم المتحضر ساكنا، لا يسمع ولا يرى! رغم كل أجهزته المتطورة وأقماره الصناعية المتخصصة في التجسس ورصد كل مايجري على الأرض! فهل بعد هذا الصمت المريب خاصة من جانب القوى العظمى من تفسير سوى الرغبة في دفع «صنيعتهم» للمضي قدما حتى نهاية الشوط المرسوم له؟! وتحقيق النتائج المطلوبة؟!

أما دليلنا الآخر للإبقاء على صدام حسين محكوما، وتحت السيطرة، وأن تظل قدراته الحربية محسوبة بدقة، فيمتثل في إعطاء الولايات المتحدة ـ قبل عشر سنوات ـ الضوء الأخضر لحليفتها إسرائيل لتدمير مفاعله النووى، ونجحت الطائرات الحربية الإسرائيلية ـ الأمريكية الصنع ـ في إنهاء مهمتها على الوجه الأكمل دون أن يظهر أي رد فعل من جانب «العالم الحر» أو من غيره اذا استثنينا بعض الاحتجاجات وبيانات الشجب التي ضاع أثرها في التعتيم المتعمد من وسائل الإعلام العالمية المختلفة، وزحام الدفاع عن مصالح القوى الكبرى المتحكمة. والجديد في هذا الشأن الذي يكشف حقيقة التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي ما طالعتنا به الأخبار هذه الأيام عن قلق الولايات المتحدة واحتجاجها لدى حليفتها على مجرد طلعات طيرانها الحربي فوق الأجواء العراقية للاستكشاف والمراقبة وليس للتدمير والقتل! بحجة تعطيل مهمة لجان تفتيش الأمم المتحدة التي تبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق لتدميرها، بالاضافة إلى تأثيرها السلبي على فرصة مؤتمر السلام بين اسرائيل والدول العربية المزمع انعقاده قريبا، لا سيما بعد أن اخترقت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي لثلاث من الدول العربية هي: سوريا والأردن والمملكة السعودية! وهكذا نجد أن هذا الإحتجاج الأمريكي ينصب بالدرجة الأولى على أمرين ثانويين:

أولاً: عدم إبلاغ الولايات المتحدة مسبقا بنية اسرائيل على القيام بهذه المهمة السرية!
ثانياً: التوقيت غير السليم وغير المناسب!

ومن ذلك يتضح أن الإحتجاج الأمريكي على حليفتها الذي هللت له أجهزة الاعلام العربية ينصب في أساسه على الشكل والمظهر دون المضمون والجوهر! أي على وقت وقوعه من جهة، وعلى تأثيره السلبي على مساعي الولايات المتحدة الحثيثة لعقد مؤتمر السلام الإقليمي من جهة أخرى، وليس على الحادث في حد ذاته! باعتباره اعتداء على دولة عربية!

حرب الخليج أو عاصفة الصحراء

إذا انتقلنا بالحديث إلى حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء) نجد أنها كانت في حقيقتها عقابا لصدام حسين على تمرده على السادة الذين صنعوه، وتهديد مصالحهم الحيوية في بترول الخليج قبل أن تكون تحريراً للكويت، أو إعادة الشرعية إليها! أو تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي!

ويؤكد هذه الحقيقة التي لا تخفى على الكثيرين عدة أمور:

أولاً: قصة «المدفع العملاق» الذي افتضح أمره وذاع صيته قبل أن يؤدي دوره في حروب حاكم العراق، الذي أراد به منافسة الصواريخ بعيدة المدى بجعل قذائفه تصل إلى مسافات تفوق ما تصل إليه المدافع الأخرى، وكانت «ما سورته» التي يتوقف عليها التحكم في تحديد المسافة

والتحكم في مداها تصنع في بريطانيا، وتهرب سراً إلى العراق، فلما أيقنت أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية خطورة هذا السلاح الجديد على مصالحهما، ومصالح حلفائهما في المنطقة اضطرتا إلى الكشف عن طبيعته وقدراته الفتاكة، وعملتا سويا، مع غيرهما من الدول الأوروبية الحليفة على تتبع أجزاء «ما سورته»، ومصادرتها، ولكن بعد فوات الأوان! فقد طالعتنا مؤخراً أخبار لجان التفتيش التي استحدثتها الأمم المتحدة للبحث عن كل أنواع أسلحة الدمار الشامل في العراق لتدميرها، أنها وجدت خمساً من هذه المدافع العملاقة جاهزة للعمل، فدمرتها!

أما الأمر الآخر الذي يستدل منه على حقيقة الدوافع لحرب الخليج، فيتمثل في الصيحات المتكررة من جانب المسؤلين الأمريكيين، والعديد من أعضاء الكونجرس، بالإضافة إلى عدد من زعماء التحالف الغربي، والصحافة الغربية، تلك الصيحات التي نادت بأن أبناءهم، وقواتهم المسلحة الضخمة، ومقاتليهم لم يذهبوا إلى الصحراء السعودية بقيظها القاتل، وجفافها الشديد للدفاع عن الديموقراطية في الكويت! أو أنظمة الحكم «الفاسدة» في الخليج، ولكن قبل كل ذلك لحماية مصالحهم الحيوية، وتنفيذا لاستراتيجيتهم التي تضمن استمرار تدفق النفط إلى بلادهم والبلدان الصناعية الأخرى في «العالم الحر».

كذلك ينبغي ألا ننسى في هذا المقام الوجود العسكري البحري المكثف للدول الغربية في الخليج وفي مقدمته الأسطول الأمريكي وبصورة خاصة خلال الحرب ضد إيران، والذي يمكن أن يدل على أمرين هامين:

أولاً: حماية ناقلات النفط من هجمات الإيرانيين على وجه التحديد، حتى أن الكويت طلبت من الولايات المتحدة حماية ناقلاتها، وقد تحققت لها هذه الرغبة بعد رفع العلم الأمريكي على سفنها، كما هو معروف، وقد أدت هذه الحماية في كثير من الأحيان إلى المواجهة بين البحرية الأمريكية والإيرانية، أسفرت عن إغراق بعض القطع الحربية الايرانية، بالإضافة إلى إحراق أو تدمير عدد من منصات استخراج النفط الايرانية العائمة في الخليج.

وهكذا ألقت الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها وراء كل القوى المناهضة لإيران مما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن أجهزة مخابراتها كان لها اليد الطولى في التخطيط لهذه الحرب، وإشعالها انتقاماً من حكام طهران الجدد، وكان حاكم العراق «مخلب القط» في تنفيذ هذا المخطط وضالتهم المنشودة لتحقيق أغراضهم.

ثانياً: زيادة الثقة في نفس «عميلهم» وطمأنته بأن إيران لن يكون لها التفوق أو إحراز النصر، مما أكسب طيرانه العسكري وبحريته في الخليج القدرة على المناورة والتحرك بنشاط وفعالية كبيرين، مما أسفر عن تدمير أهم المنشآت الإقتصادية الإيرانية، وشل حركة ميناء «خرج» الذي يعتبر من أهم موانىء تصدير النفط الإيراني في شمال الخليج.

ويؤكد هذه «العمالة» التي قام بها حاكم بغداد لحساب الولايات المتحدة القصف الجوي الذي قامت به الطائرات الحربية العراقية لإحدى قطع الأسطول الأمريكي ـ ولو عن طريق الخطأ! دون أن تحرك الولايات المتحدة ساكنا!، وإن كان العراق أبدى اعتذاره واستعداده لدفع التعويضات اللازمة عن الخسائر.

والسؤال الـذي يتبادر إلى الـذهن هنا: هـل كان مـوقف الولايـات المتحدة السلبي سيبقى هو نفسه أم سيكون لها رد فعل آخر مختلف لو أن هذا الاعتداء قامت بـه طائـرات سلاح الجو الإيراني؟

نترك الإجابة للقارىء لأنه لن يجد صعوبة في الوصول إلى الصحيح منها.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى صيحات إيران المدوية والمتكررة إلى العـالم كله، ومن فوق منابر مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة مـطالبة بحقهـا المشروع باجـراء التحقيق لمعرفة البادىء بالحرب ومحاسبته، ولكن كل هذه الصيحات المحمومة لم تجد أذنا صاغية أو أي تعاطف معها حتى من جانب المؤسسات الدولية! وهكذا ظلت هذه الحرب متأججـة لم تضعف أو تتوقف إلا بعد أن آتت أكلهـا! ومع أن الحـروب تتمخض عن خسائـر وتنتهي بنكبـات وخراب للمنتصر والمهـزوم عـلى السـواء إلا أن هـذه الحـرب آتت أكلهـا فعـلا، واينعت ثمارها! ونالت قطوفها الولايـات المتحدة الأمـريكية وحلفـاؤها الـذين خططوا لهـا وتعهدوها حتى أوصلوها إلى خط النهاية الذي حددوه لها! فهل بعد كل ما قـدمنا من أدلـة وبراهين، من جدال أو خلاف على أن صدام حسين إنما قام في هذه الحرب، والتي سبقتها ضـد إيران بتنفيـذ الدور ـ وعـلى الوجـه الأكمل ـ الـذي رسمتـه لـه أجهـزة المخـابـرات الأمريكية؟ وعلى أفضل مايكون عليه العميل؟

ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن هذا المخـطط قد تضمن في ثنـاياه استنفـاد ثروات الدول العربية الغنية، وقد تحقق هذا الهدف بأكثر مما كان يطمـع فيه الغـرب بصورة عـامة بسبب غبـاء حاكم العـراق، وجنون عـظمته الـزائف، فدفـع «أغنياء العـرب» ثمن هـذا الجنون وذلك الغباء أكثر من مرة، الأولى، بتمويل حربه ضد إيران، والثانيـة بالمسـاهمات المـالية الضخمـة التي قدمـوها للدول الأجنبيـة والعـربيـة التي شـاركت في حـرب تحـريـر الكويت، أما الثالثة فستـظل تستنزف هـذه الثروات خـلال سنوات إعـادة تعمير وبنـاء ما دمرته وخربته هذه الحرب الضروس في البلدان العربية المتضررة!!

قادسية صدام

من مظاهر السخرية والاستهجان في حروب حاكم العراق محاولاته ارتداء ثوب الإسلام ظلما وبهتانا لكسب رجل الشارع وتأييد ضعاف العقول في الوطن العربي وبلاد العالم الإسـلامي، فخرج بأكذوبته المفضوحة في حربه ضد جارته «المسلمة» إيران مدعيا أنه يقاتل «الفرس المجـوس»! دفاعـا عن «البوابة الشرقية» للعالم العربي حتى يسهل له ابتزاز أموال الدول العـربية الغنيـة التي لم تتقاعس عن تقديم الأموال إليه وغيرها من المساعدات، كما أوضحنا.

ثم تمادى في افتراءاته وتضليله، فأطلق على هذه الحرب «قادسية صدام»!! في محـاولة أخـرى رخيصة لإضفاء البطولة والشجاعة والغيرة على الإسلام على شخصـه من جهة، وتقمص شخصيـة القائد المـظفر «سعـد بن أبي وقاص» صـاحب القادسيـة الشهيرة من جهـة أخرى، وشتـان ما بـين الشخصيتين والمعركتين والحربين، مما يقتضي وقفـة نبين من خـلالها للقـارىء الدرك الأسفـل الذي

وصل إليه حاكم العراق وأبواق دعايته التي سَخِرت بعقول البسطاء ولعبت بعواطفهم لكي تزيد من حناجر المنادين بزعامته، وأيدى المصفقين لانتصاراته المزعومة التي أودت بحياة الآلاف من المسلمين الأبرياء! ولم يكن «طاغية العراق» الأول الذي أزهق أرواح هؤلاء المسلمين باسم الدين، ولن يكون الأخير، فقد سبقه بارتكاب هذه الجريمة البشعة «سفاح العراق» المعروف الحجاج بن يوسف الذي قتل بسيفه مائة ألف أو يزيد، للمحافظة على «مُلك» أمير المؤمنين، عبدالملك بن مروان[١٣]!

ويذكرنا تظاهر صدام حسين بالإسلام وتمسكه بأهداب الدين، مع حجته التي نادى فيها باعادة توزيع الثروة العربية لتبرير عدوانه على الكويت لاستقطاب الجماهير الفقيرة في بلاد الإسلام وفي عالمنا العربي، يذكرنا هذا وذاك «بأراذل سلاطين المماليك» الذين حكموا مصر خلال العصور الوسطى، كما وصفهم «الجبرتي» المؤرخ الشهير، الذي لو عاش هذه الأيام لما وجد أفضل من حاكم العراق مضرباً لمثله، يقول المؤرخ المصري الكبير: «فالمماليك الذين كان كل فرد منهم يشكل مجموعة من الأراذل الزاخرة التسلط والعدوان والنهب والسلب والظلم الفاحش كانوا من أكثر الناس استعراضا للإحسان والصدقات ينهبون الناس ويقتلونهم لأوهى الأسباب أو بدون أسباب ثم يُجمع لهم الناس في يوم الجمعة وفي أيام المواسم الدينية ليفرقوا عليهم الصدقات والإحسان لكي يدعو للسلطان بالنصر[١٤]».

تلك هي سمة الحكم الذي يعتمد على البغي والإرهاب والكذب والخداع، في كل زمان ومكان لبقائه واستمراره باسم الدين!

فاذا عدنا إلى «قادسية صدام» لا نجد بينها وبين «القادسية» الأصيلة والحقيقية أي شبه أو وجه للمقارنة إلا إذا اعتبرنا تزييف الحقائق، ومسخ التاريخ الإسلامي من الأعمال المشروعة! أو المقبولة! في عالمنا المعاصر!

ولكشف هذا المسخ وذلك التزييف نقول:

كانت «قادسية» سعد بن أبي وقاص، التي انتصرت فيها الجيوش الاسلامية ـ قبل مايقرب من ألف وأربعمائة سنة ـ على الأكاسرة، كانت من أهم وأعظم معارك المسلمين في تاريخ فتوحاتهم، ونظرا لشدتها تواصل القتال بين المتحاربين مدة ثلاثة أيام بلياليها، مما جعل مؤرخي الإسلام يسمونها بأسماء مختلفة للتمييز بينها، فقالوا «يوم أرماث» و «يوم أغواث» و «يوم عماس» و «ليلة الهرير» أو «ليلة القادسية» التي حُسمت فيها المعركة، وقال عنها الطبري: «لم يكن قتال بليل بعدها بالقادسية[١٥]».

أما «ابن الأثير» فحدثنا عن وفرة غنائم المسلمين وضخامتها وتنوعها، فقال، «وجمعت الأسلاب والأموال فجمع منها شيء لم يجمع قبله ولا بعده مثله[١٦]».

هذه هي شهادة التاريخ عن معركة القادسية التي ظفر فيها المسلمون بأكاسرة الفرس، في خلافة عمر بن الخطاب، وكانت ـ كما رأينا ـ من المعارك الحاسمة ليس في تاريخ الإسلام والمسلمين

فحسب ولكن في تاريخ العالم كله، وقد أوضح ذلك أحد الباحثين قائلا : «إنها المعركة التي انفتحت على آثارها أبواب العراق وفارس، وهي التي من عندها استطرد النصر الساحق للمسلمين فاستطرد معه السقوط الساساني سياسيا وحربيا والسقوط المجوسي دينيا وعقائديا[١٧]»، لأنها كانت حقيقة ضد الأكاسرة المجوس!

كما أشاد بذكرها أيضا المؤرخون الأجانب، فقال البريطاني «جلوب باشا» : ودارت معركة فاصلة في فبراير أو مارس من عام ٦٣٧ في القادسية على نهر الفرات، وقد انتصر العرب فيها نصراً مؤزراً بقيادة سعد بن أبي وقاص، واحتل العرب في ابريل عام ٦٣٨ ميلادية المدائن عاصمة امبراطورية الفرس في تلك الأيام، وخضعت بلاد الرافدين كلها لسيطرة العرب[١٨]».

هذا ما قالته المصادر التاريخية، وتحدث به الباحثون من العرب والأجانب عن قادسية سعد بن أبي وقاص، فماذا سيقول المؤرخون ـ مهما اختلفت اراؤهم وجنسياتهم عن «قادسية صدام»؟

لا تحتاج الإجابة إلى جهد أو فكر، فالقول الفصل لما نشاهده هذه الأيام، فلم يجن حاكم العراق من قادسيته غير الفشل والخيبة، والخراب والدمار لوطنه، والهلاك لشعبه ـ المغلوب على أمره، الغريب في وطنه وبلده!

ثم جاءت الطامة الكبرى عندما أرسل مبعوثيه ـ قبيل حرب تحرير الكويت ـ إلى طهران يعرض على حكامها، أعداء الأمس القريب، الاستسلام والتسليم بكل مطالبهم، والخضوع لكل رغباتهم، والامتثال لكل شروطهم، المهينة لشخصه، المجحفة بحق شعبه ووطنه لاسيما ما يتعلق بالتعويضات الباهظة التي طالب بها ثوار إيران، إلى جانب استمرار سريان «معاهدة الجزائر» التي جعلها السبب الأول والمباشر لاشعال نيران هذه الحرب! إلى غير ذلك من الشروط التي يفرضها المنتصر، ولا يقبل بها إلا المهزوم المنكسر!

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض المطلعين على بواطن الأمور وخفايا السياسة في الغرب أو على الأصح، العالمين بالاستراتيجية «اللا أخلاقية» التي تمارسها وكالة المخابرات الأمريكية، وصف موقف «الرئيس العراقي» في حربه ضد إيران قائلا : «إنه كالثور الذي يملأه الغرور عندما ينزل إلى حلبة المصارعة، لا يدري أنه سيلقى فيها حتفه»!

فهل هناك أبلغ من ذاك وصفاً؟ أو أشد خزياً وعاراً عما تمخضت عنه «قادسية صدام»؟ وهل من المعقول أو المقبول أن نسميها أصلا «قادسية» تشبهاً بقادسية الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص؟ وأخيرا، هل هناك من خلاف في الرأي أو تباين في وجهات النظر حول دور صدام حسين ومهمته في الحرب ضد إيران غير ما أوضحناه، وجعلناه عنوانا لأحد فصول هذا البحث؟ ونقصد به «عمالته» لأجهزة المخابرات الأمريكية، وللغرب والشرق عامة؟!

لا نريد، أن نستعجل القارىء الإجابة على هذه الأسئلة ونتركه لإعادة قراءة الصفحات السابقة بعناية وتركيز وَحِيْدَة قبل أن يجيب بالايجاب أو النفي.

مواقف الدول العربية من صدام حسين قبل حرب تحرير الكويت وبعدها

لكي نستكمل حلقات السلسلة في هذه الدراسة يلزم أن نسلط الأضواء على مواقف الدول العربية وزعمائها، قبل حرب الخليج، باعتبارها ـ من وجهة نظرنا ـ من أهم الأسباب وأقوى الدوافع التي ولّدت لدى حاكم العراق الشجاعة والرغبة أيضا لغزو الكويت، وجعلت منه ـ في ذات الوقت ـ هدفا سهلا للمخابرات الأمريكية.

وتنصب هذه المواقف بالدرجة الأولى، على الزعماء الذين وقفوا من تصرفاته غير المسئولة موقف اللامبالاة التي وصلت ـ في بعض الأحيان ـ إلى حد السكوت والصمت على سوء سلوكه، وخروجه على أبسط قواعد اللياقة، والأعراف والتقاليد، كما صَدّقوا أكاذيبه وشجعوه على التمادي فيها بترديد وسائل إعلامهم المختلفة لها! ـ كما حدث على سبيل المثال ـ في قادسيته الفاشلة، بالاضافة إلى الاستجابة لابتزازه، كما حدث في الأموال والمساعدات الأخرى التي قدموها له في حرب ايران، ثم السير في ركابه خشية إرهابه، ورغم أعمال القمع والبطش والظلم التي كان يمارسها ضد شعبه، وغيره من الشعوب العربية «الشقيقة»! حتى يضمن لنفسه البقاء في السلطة، والاستمرار متربعا على عرشها دون منافس، أو شريك!

أما خلال الأزمة، وبعد العدوان على الكويت، تلك الدولة العربية «المسلمة والشقيقة»، فقد انقسمت الدول العربية على نفسها، بدلاً من أن تتكتل في جبهة واحدة متحدة ومتماسكة خلف الضحية البريئة، تشد من أزرها، وتدفع الظلم عنها، وتحاسب المعتدي على بغيه، تمشيا مع أبسط الحقوق الانسانية المشروعة التي حث عليها ديننا الحنيف، كما جاء في قول الحق تبارك وتعالى: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين[١٩]» صدق الله العظيم.

ورغم هذا النص الواضح والصريح الذي لا يجعل هناك منفذا ولا حجة لمدعي الإسلام، والمتشدقين بضرورة تطبيق الشرع في طلب الحل، فان الانقسام بدى واضحاً منذ الوهلة الأولى من جانب الزعامات المشبوهة التي ادعت استجابتها لصيحات الجماهير الإسلامية! الجاهلة حتى بنصوص «الكتاب» «الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

وقد تفاوتت مواقف الزعماء بين الأسود والأبيض والرمادي! بمعنى أنه وجد المؤيد للعدوان، والمعارض له، والذي أمسك بالعصا من الوسط طلبا للسلامة والنجاة!

أما قبل الحرب، فتذكرنا مواقف الزعماء بما حدث في مؤتمر القمة الذي انعقد في بغداد بعد توقيع مصر معاهدة الصلح مع اسرائيل، تذكرنا بمدى سلبية هذه الزعامات العربية!!

فلم يعد سراً ولا خافياً ما قام به حاكم العراق من أفعال، وما تفوه به من أقوال، في حضور الملوك والرؤساء العرب الذين شاركوا في المؤتمر المذكور، في غياب مصر، فكان صمت الضيوف في الرد على تهجمات المضيف وارهابه عاملاً مؤثرا في ازدياد خشيته وتقوية نفوذه وسطوته في العالم العربي كله ومشرقه على وجه الخصوص!!

والمثال الآخر في هذا المجال، يتعلق بالحادث الذي أطلق عليه المراقبون «دبلوماسية الأطباق»! فتتحدث الأخبار والصحافة عما دار على مائدة الطعام في «غذاء عمل» أقيم لمندوبي الدول المعنية بأزمة الكويت الذين حضروا أحد الإجتماعات التي دعت إليها مصر ـ قبيل نشوب الحرب ـ، فعندما اشتد النقاش واحتد الجدال، وقعت مشادة بين مندوبي الكويت والعراق، وعلى أثرها بدأ ممثل صدام حسين برشق خصومه بالأطباق التي ما لبثت أن تطايرت في كل اتجاه!! وعندما عرف الخبر وانتشر بين المراقبين والصحفيين وغيرهم من الحضور أطلقوا على هذا الاجتماع الفريد «دبلوماسية الأطباق»!.

ولا غرابة في أن تأتي مثل هذه «البلطجة السياسية» من مندوب العراق، فقد سبقه «سيده» إلى ما هو أشد وأنكى في مؤتمر قمة بغداد، كما أوضحنا في السطور السابقة، ولا تخفى تفاصيله على أحد!

هكذا أخذ «طاغية العراق» يشعر بزعامته على «الزعماء» وقدرته على إرهابهم وتهديدهم وابتزازهم ومخالفتهم، ونقض الوعود معهم!! والخروج على كل الأعراف!

وإذا كانت الكويت والسعودية على رأس الدول العربية التي قدمت المساعدات المختلفة لصدام حسين خلال حرب السنوات الثمانية ضد إيران، فان دول الخليج العربية الأخرى لم تقصر في هذا الميدان، حتى مصر مدت له هي الأخرى يد العون لأسباب اقتصادية، فأمدته مصانعها الحربية المتواضعة بالعتاد والسلاح بشرط الدفع مقدما بالعملة الأجنبية ، للتخفيف من أزمتها الإقتصادية وضائقتها المالية.

وأذكر هنا ـ كشاهد عيان ـ سيل قوافل الشاحنات الضخمة التي كانت تغادر الكويت إلى العراق محملة بالمؤن والعتاد والسلاح وغيرها من متطلبات الحرب، كما وجدت بها مجموعة من المثقفين والكتاب والأدباء والشعراء وبعض أساتذة الجامعة! وجميعهم سَخَّر أقلامه لخدمة حاكم العراق والإشادة بحكمه والتمجيد بقادسيته الزائفة، وكان من بين هذه المجموعة شاعرة معروفة تنتمي إلى الأسرة الحاكمة! وكان لها نشاط واسع ودور مميز في كيل المديح لطاغية العراق، بالإضافة إلى الحضور الدائم مع غيرها من الشعراء والأدباء من الكويت ومن بقية بلدان العالم العربي في مهرجان الشعر الذي يقام كل عام في مدينة البصرة، ويعرف بمهرجان «المربد» نسبة الى أحد أشهر الأحياء القديمة التي أنشئت بالقرب من مدينة البصرة في خلافة عمر بن الخطاب (٢٠).

أما السبب الرئيسي والدافع الحقيقي وراء إقامة هذا المهرجان الأدبي الكبير، فكان تمجيد صدام حسين، والتسبيح له، والاشادة بحكمه وعدله وتواضعه، والفخر بقادسيته، وإبراز شجاعته وصدق عزيمته، والقدرة الفائقة التي يتمتع بها لحل مشاكل العالم العربي وقضاياه المستعصية! وكأنه «صلاح الدين» المنتظر الذي أرسلته السماء رحمة للعرب لاسترداد «بيت المقدس» وأرض فلسطين السليبة!! فكانت قصائد الشعراء، ومقالات الأدباء وغيرهم من أهل العلم والفكر والقلم تدور حول هذا المحور لا ندري إن كانوا يعلمون أو يجهلون الفارق الضخم والهوة الواسعة بين كل ما تغنوا به لطاغية العراق وبين حقيقة أمره، وطبيعة حكمه، وفساد سياسته، ولكن الذي نعرفه جيدا ولا يغيب عن أذهانهم، المثل القائل : إن كنت تدري فهي مصيبة، وإن كنت لا تدري فالمصيبة

أعظم!!

وقد بلغ تناقض الجماعة الكويتية مع نفسها الذروة عندما باركو دكتاتورية حاكم العراق ـ في نفس الوقت ـ الذي كانوا يعارضون فيه نظام الحكم القائم في بلادهم! وشتان ما بين الاثنين!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن «شاعرة الأسرة الحاكمة في الكويت» التي أفاضت في التغني بمناقب صدام حسين وأمجاده قد تحركت مشاعرها في الاتجاه الآخر بعد عدوانه على بلدها، فهاجت قريحتها وتملكها «شيطان الشعر» فنظمت «القصيدة السوداء»، وليتها ما فعلت،!! التي غلب على أبياتها «العتاب والاسترحام والاستعطاف» أكثر من الغضب على المعتدي الذي دمّر وطنها، وشرد شعبها، وقتل الأبناء والأمهات، وأذّل الأحرار، وخرب الديار.

لكل الأكاذيب والخداع، وتزييف الوقائع، وقلب الحقائق الذي قام به المنافقون والمستفيدون، ومارسته كذلك وسائل الإعلام العراقية المختلفة ـ المقروءة والمسموعة والمرئية ـ وشاركتها فيه قريناتها في العالم العربي الواسع، خرج صدام حسين من حربه ضد إيران باحساس المنتصر، وزهو القائد المظفر، والزعيم الذي لا يدانيه في المكانة والنفوذ والشهرة حاكم آخر!! ولا نذيع سرا إذا قلنا إن ذلك كله ظهر بأجلى معانيه في حفل الإفتتاح الذي أقامه في ميناء «الفاو» الجديد بمناسبة الانتهاء من إعادة بنائه.

وبعد وقفة استمرت سنتين أو أكثر قليلاً من انتهاء حربه مع ايران وجدت القوى الكبرى في العالم من خلالها أن دورها مع هذا «العميل» العراقي لم ينته بعد! فاستمرت في إمداده بالسلاح وعدة الحرب والخبرة العسكرية والعلمية، فأعاد تجهيز قواته المسلحة الضخمة وملأ ترسانته العسكرية بالأسلحة التقليدية مع محاولات جادة ومكثفة لانتاج أسلحة الدمار الشامل أيضا (الجرثومية والبيولوجية والنووية) ـ كما اكتشفت لجان التفتيش المختلفة والمتعددة التابعة للأمم المتحدة التي تجوب أرض العراق وسمائه دون رقيب!! ـ التي يكمن فيها الخطر الأكبر والأكيد على العالم أجمع إذا تمكن مثل هذا الحاكم، الذي يسيطر عليه الطيش والبغي من امتلاكها، فلعبت تلك القوى الكبرى دورها مرة أخرى ـ باقتدار ـ لم ينجح الحاكم «الملهم»! في استيعابه، كما هيأت له غطرسته، وجنون العظمة التطلع إلى امتلاك الكويت «البلد الشقيق» كما يصنفها قاموس مصطلحات الزعماء العرب!

وإحكاماً للخطة الموضوعة للايقاع بالطاغية الذي بدأ يُظهر التمرد على «صانعيه» أوهمته الولايات المتحدة عن طريق سفيرتها في بغداد أنها لن تتدخل في أي نزاع بينه وبين الكويت حتى لو كان مسلحاً لعدم وجود أية معاهدة أو اتفاقية بين هذه الأخيرة وبينها، فكان هذا «الفخ» أهم الدوافع التي فتحت «شهية» حاكم العراق للعدوان عليها، والتعجيل به، دون أي اعتبار لأي رد فعل قد تتخذه الدول العربية «الشقيقة»!

والرأي الأرجح أن أجهزة المخابرات الأمريكية لم تكن غافلة عن أهداف صدام حسين العدوانية بالقدر الذي فاجأها توقيت وقوع العدوان نفسه، ومن هنا كان وقع الصدمة كبيراً في العالم كله.

وأغلب الظن أن أوهام صدام حسين الكاذبة وطموحاته الزائفة قد هيأت له أن نجاح هذا الغزو سيُحقق أهدافه البعيدة في امتلاك ثروة الكويت النفطية، ثم التقدم جنوبا بجيوشه، الضخمة التي لا قبل لدول الخليج العربية بمثلها للسيطرة ـ في سهولة ويسر واطمئنان ـ على مراكز انتاج النفط في المملكة العربية السعودية، وبذلك يستحوذ على النصيب الأوفى من مخزون هذه المادة الاستراتيجية، مما يؤهله بعد ذلك لتهديد «السادة» الذين صنعوا منه «زعيماً عسكرياً» ومن ورائهم إسرائيل! مع أن أبسط قواعد «اللعبة» تؤكد أن واشنطن لن تقبل بهذا التحدي الجنوني لمصالحها الاقتصادية والتجارية الهامة في المنطقة.

وتدل أطماع حاكم العراق على أنه لم يستوعب أياً من الدورس السابقة التي عرّضت هذه المنطقة لتهديدات مماثلة، سواء من جانب أمثاله من الزعماء العرب ـ كما أوضحنا ـ أو من الاتحاد السوفيتي عندما كانت «الحرب الباردة» على أشدها بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات، مما دفع الرئيس الأمريكي الأسبق «ايزنهاور» في مطلع يناير سنة ١٩٥٧ إلى وضع المشروع الذي يحمل اسمه «مشروع أيزنهاور» أو «مبدأ أيزنهاور» لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوات المسلحة[٢١].

مواقف الدول العربية

إن العدوان العراقي على الكويت قد أظهر تفاوتا كبيرا في مواقف الدول العربية ـ كما أشرنا ـ مما يجعلنا في حاجة شديدة وملحة إلى إزاحة الستار عنها حتى تتضح صورة هذا العدوان الغاشم بكل خطوطها وأبعادها ومعالمها، المباشرة وغير المباشرة.

ومن الملاحظات التي تستوقف النظر، سواء خلال الأزمة أو بعد العدوان، أن الأردن، واليمن، والسودان، وتونس، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية كانوا أشد المتعاطفين مع حاكم العراق، وفي أحيان كثيرة المدافعين عن عدوانه! لذلك لا نستبعد أن يكون زعماء هذه الدول بالإضافة إلى ياسر عرفات على علم مسبق «بالمؤامرة» وفي ذات الوقت من الموعودين بمغانمها وغنائمها المنهوبة المرتقبة! كل بقدر مساهمته! وتأييده!

من ناحية أخرى، فقد كان هؤلاء جميعا وغيرهم ـ مثل الزعيم الجزائري، من المنادين بعدم استخدام القوة لإخراج المعتدي من أرض الكويت! وهكذا أغمض هؤلاء جميعا عيونهم عن العدوان الواقع والماثل أمامهم على شعب الكويت «الشقيق»! في نفس الوقت الذي تحمسوا فيه للدفاع عن الشعب العراقي «الشقيق» لكي لا يتعرض للعدوان عند إجباره على الخروج من أرض الكويت!! إن مثل هذا التناقض الفاضح في المواقف يدل على سلوك مشين، ونفس لا تحركها الا الأهواء والمصالح الشخصية، وخروج على أبسط مبادىء العدالة والمساواة والحق.

وسنحاول في الصفحات التالية أن نفرد لكل دولة من الدول العربية التي انحازت إلى صف المعتدي، لسبب أو لآخر ـ جانبا في هذه الدراسة، لارتباطها الوثيق والعضوي بالعدوان العراقي على الكويت، نكشف من خلاله طبيعة هذا الموقف وحقيقته، وآثاره السلبية على تسهيل فرض قرارات الشرعية الدولية والعربية ـ على حد سواء ـ على حاكم العراق من ناحية، ومحاسبته على بغيه

وعدوانه وإجباره على الخروج من أرض الكويت دون إبطاء أو تسويف وبدون حاجة إلى اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية من ناحية ثانية.

اليمن

منذ البداية وقبل حرب تحرير الكويت، اتخذ العقيد علي عبدالله صالح موقفا مشبوها، ثم وضح انحيازه إلى جانب حاكم العراق بصورة سافرة بعد قرارات الشرعية الدولية التي طالبت باخراج الجيوش العراقية المعتدية من الكويت بالقوة، فكان الزعيم اليمني كغيره من زعماء العرب الذين أرادوا خداع الجماهير «الواعية» المطالبة بضرورة محاسبة المعتدي وازالة آثار عدوانه، بالبحث في متاهات شعارات: التضامن العربي، والمحافظة على وحدة الصف... الخ عن الحل العربي المزعوم، أو على الأصح، الحل الذي لا وجود له ولا حتى فائدة ترجى من روائه بعد أن تكشف للجميع كذب صدام حسين وخداعه لبعض الزعماء العرب!

وكان من الطبيعي أن ينعكس موقف الحاكم على المحكومين ولا يهمنا هنا موقف الشعب اليمني بالقدر الذي يؤسفنا فيه موقف المندوب اليمني في مجلس الأمن الدولي!! الذي يعتبر الممثل لكل الدول العربية والمدافع عن حقوقها ومصالحها في هذه المؤسسة الدولية الهامة وليس المتحدث باسم سيده في صنعاء!

وهكذا كان موقف المندوب اليمني في هذا المجلس ضد مصلحة وحق الشعب الكويتي المظلوم! ومؤيدا للحاكم العراقي الظالم الباغي!! فعمل بكل ما وسعه من جهد وما يملكه من حيلة لمنع اتخاذ القرارات العادلة التي تطالب بضرورة انسحاب الجيوش العراقية من الكويت، ومن بعد ذلك أيضا مناهضة القرارات المختلفة والمتعددة التي اتخذها المجلس تمشيا مع القانون والحق والعدل ضد حاكم العراق بسبب تعنته ورفضه الانصياع للشرعية الدولية! وتطبيق قراراتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك القرارات الدولية كان يتوصل إليها بالأغلبية الساحقة التي كانت تتم بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس الذين لم يستخدم أي منهم حق «الفيتو» أو النقض لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، مما يوضح بصورة لا تقبل الشك، الموقف المخزي للمندوب اليمني الذي كان يجب أن يكون أول الداعين لفرض القانون على المعتدي وتطبيق الشرعية الدولية وليس العكس!! بحكم تمثيله في المجلس.

والذي يبعث على الغرابة والعجب أيضا أن يكون مندوب «كوبا» في مجلس الأمن، الساعد الأيمن، والمتحمس الأكبر للمندوب اليمني في مقاومة قرارات الشرعية الدولية!! ولكن قد يزول هذا العجب وتلك الغرابة اذا علمنا أنه سبق لرئيسه ـ هو الآخر ـ مثل هذا الموقف المشين!

فعندما دعى الزعيم الكوبي لعقد قمة دول عدم الانحياز ـ قبل سنوات ـ في عاصمة «هافانا» لبّت أكثرية الدول العربية، وغيرها من دول «العالم الثالث» هذه الدعوة. وإلى هنا لا غرابة في الأمر، ولكن الأكثر استهجانا أن «كاسترو» لم يجد أية غضاضة أو يشعر بأقل قدر من الوجل أو الخجل في انعقاد مؤتمر «مجموعة دول عدم الانحياز» تحت رئاسته، وفي حاضرته، مع وجود أكثر من عشرة آلاف جندي سوفيتي بأحدث وأقوى أسلحتهم بين ظهرانية لحمايته والدفاع عن نظام حكمه

«المحايد»!! أو بعبارة أخرى، لتأكيد انتمائه إلى مجموعة هذه الدول التي ذهبت من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب لحضور هذه القمة والمشاركة فيها!! تحت الرماح الروسية!

ويؤكد ما ذهبنا إليه وذكرناه في السطور السابقة ما تناقلته وكالات الأنباء الدولية هذه الأيام من أن الرئيس «جورباتشوف» بدأ يعد العدة لسحب قواته السوفياتية من كوبا. فهل هناك خزي وخداع أكثر من ذلك؟ من الساعد الأيمن والمتحمس الأول لمندوب العقيد علي عبدالله صالح في مجلس الأمن الدولي في مقاومة الحق والعدل والقانون؟!

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مندوبي اليمن وكوبا في مجلس الأمن استمرا بعد «عاصفة الصحراء» على عنادهما في مقاومة قرارات الشرعية الدولية لا سيما فيما يتعلق باستمرار فرض الحصار على العراق حتى يمتثل حاكمه لكل القرارات المتعلقة بوقف اطلاق النار، وذلك بحجة مساعدة «الشعب العراقي» الذي أهلكه حاكمه، ودمر اقتصاده!

ومما يثير الدهشة ويبعث على الامتعاض أن هذه النزعة «الإنسانية» المفاجئة التي هبطت على هذين المندوبين في مجلس الأمن ـ اليمني والكوبي ـ لم يكن لها صدى ولا أثر في نفسيهما عندما اجتاحت جيوش صدام حسين الكويت، ونهبت ثرواتها، وشردت شعبها، واستباحت حرمات نسائها!!

ويستوقف النظر أيضا أنه تعالت في الآونة الأخيرة بعض الأصوات المحمومة من هنا وهناك مع هذين المندوبين اللذين تملأ شآبيب الرحمة المزيفة قلبيهما، تطالب كلها برفع الحصار عن العراق لمساعدة شعبه!! هذا الشعب الذي عجز هو نفسه عن مساعدة أبنائه والتحرر من عبودية صدام حسين الذي نكلّ به، وخرب دياره، وقتل أبناءه، ودمر اقتصاده، بعد حربين خاسرتين، ضد إيران، ثم في مواجهة التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن تحدى قرارات الأمم المتحدة، ورفض الانسحاب من الكويت.

ذلك موقف الزعيم اليمني الذي أوصى مندوبه في مجلس الأمن ـ وهو في ذات الوقت ممثل العالم العربي ـ أن يخذل الحق ويساند الباطل! فاذا علمنا أن اليمن من بين أكثر الدول العربية استفادة من الكويت ماديا وأدبيا وعلميا أيضا، يشهد على ذلك جامعة صنعاء التي تنفق على العديد من كلياتها دولة الكويت، إذا عرفنا ذلك أمكن تقدير جحود هذه الزعامة!

وأغلب الظن أن هناك أسبابا خفية وراء هذا الجحود اليمني، قد تكشف عنه الأيام، ويتحدث به التاريخ! وإنا لمنتظرون.

الأردن

لا شك أن موقف الملك الأردني بانحيازه أو تعاطفه مع حاكم العراق خلال أزمة الكويت يثير الدهشة والاستغراب معا! خاصة إذا كان هذا الانحياز مبنيا على الحجج التي ساقها صدام حسين لتبرير عدوانه، واهما ـ كما رأينا ـ أن الكويت كانت أرضا عراقية سلخها الإستعمار البريطاني عنه!

والذي تجدر ملاحظته في هذا الشأن أن المملكة الأردنية الهاشمية ـ قبل غيرها ـ ينطبق عليها

هذا الأمر، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: «لم تكن شرق الأردن أكثر من تعبير جغرافي يطلق على المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن حتى خلقت منها بريطانيا إمارة لها كيانها السياسي المحدود بسلطة الإنتداب ثم مملكة مستقلة ذات كيان سياسي ودولي كامل تحقيقاً لاعتبارات سياسية واستراتيجية تعنيها وتهمها[٢٢]».

لذلك ظل الملك الأردني معترفا لأصحاب الفضل بمنتهم، فدار في فلكهم حتى بدأت أزمة الخليج واجتاحت قوات صدام حسين الكويت، فانقلب موقفه إلى النقيض! فتخلى عن حلفاء الأمس إلى حليف جديد! رغم الدعم السياسي والعسكري والمادي والمعنوي الذي يقدمه الغرب خاصة بريطانيا والولايات المتحدة، بالاضافة إلى «العرب الأغنياء» في دول مجلس التعاون الخليجي.

وهنا لابد من التساؤل عن سبب هذا التبدل والتغيير في موقف الملك الأردني؟

لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا إن صدام حسين قد عقد «صفقة» مع ملك الأردن في حالة نجاح مخططه العدواني الذي كان يهدف إلى الاستيلاء على الكويت، ثم على مصادر إنتاج النفط في المملكة السعودية والقضاء على نظام الحكم القائم فيها.

ولا يمكن لنا أن نستخلص هذا الرأي من فراغ! ولكن علينا أن نعود إلى الوراء قليلا ونذّكر بالتاريخ وأحداثه في المنطقة حتى تتضح الرؤيا، وتنجلي حقيقة موقف العاهل الأردني، ويتبين كذلك أن «الصفقة» التي أشرنا إليها، لابد وأن تكون أفضل، وأكثر فائدة من كل ما عداها من مساعدات يمكن أن تقدمها الدول العربية أو الأجنبية للأردن، لذلك كان الملك الأردني أكثر المتحمسين للبحث عن الحل العربي، والعمل على «تعريب» الأزمة، بدلا من «تدويلها»، حتى يثّبت الأمر الواقع ـ بعد غزو الكويت ـ وطمس هويتها، وإزالتها كلية من على خارطة المنطقة!! لتحقيق أطماعه هو الآخر!

وفي خضم هذه السياسة المشبوهة ضاعت جرائم القتل، وهتك الأعراض، وسلب الثروات، ونهب الممتلكات وغيرها من صنوف الجرائم التي ارتكبها الغزاة من غير شفقة ولا رحمة ولا إنسانية ضد الكويت وشعبها «الشقيق»!! ضاعت كلها في زحام «سوق فلاسفة البحث عن الحل العربي»، وأصحابه الذين يعرفون ـ قبل غيرهم ـ أن هذا الحل المنشود، لا يمكن الوصول إليه في وسط الخلافات والانقسامات العربية، بالاضافة إلى تصلب المعتدي بموقفه وسياسة الخداع مرة، والمداورة أخرى، والإهمال ثالثة، والكذب رابعة وهكذا دواليك!

فإذا عدنا بالحديث إلى «الصفقة» المقابلة للتأييد ـ المبطن بالحل العربي، لموقف صدام حسين، فأغلب الظن أنها تدور حول الوعد باسترداد فلك أجداده الهاشميين في الحجاز الذي انتزعته وحررته جيوش الملك عبدالعزيز آل سعود من سوء حكم أسلافه، بداية من الشريف «حسين بن علي بن عون»، الذي كان يطمع في إقامة دولة عربية تحت حكم الهاشميين، بمساعدة الإنجليز، في مواجهة العثمانيين، ولكن الملك السعودي لم يُضِعْ الوقت سدى بعد أن امتلك مدينة الطائف «ولم يرده عن قصده تنازل الحسين عن الملك لابنه الأمير علي فزحف إلى مكة واحتلها في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بعد أن أخلاها الملك علي وانسحب منها إلى جدة حيث أخذ في إقامة وسائل

الدفاع عنها، وكان في وسع السعوديين اجتياح البلاد واحتلال جدة غير أنهم تريثو حتى تسلم دون مقاومة تسفك فيها الدماء وتم ذلك في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وغادرها الملك علي إلى بغداد حيث عاش في بلاط أخيه الملك فيصل[٢٣]».

تلك هي الحقيقة العارية للموقف الأردني المساند للعدوان العراقي على دولة عربية «شقيقة» طالما أمدته بالعون والمساعدات التي لم تقف عند حد ! وليس هناك من وصف لهذا الموقف الشاذ أقل من الجحود ونكران الفضل والجميل في سبيل مكسب أشبه ما يكون بالسراب! دعاه إلى تغيير لحيته ومظهره الخارجي!!

ولم يكتف الملك الأردني بهذا الموقف المتخاذل والمشين، فهداه تفكيره في محاولة يائسة لتبرير خطيئته إلى نشر ما ادعاه «الكتاب الأبيض» عن أزمة الخليج وملأه بالأكاذيب والافتراءات لتشويه صورة مصر وموقفها، مما جعل الشعب المصري يعلن بلسان صحافته أنه، مثل ياسر عرفات، كلاهما لا يريد استقبالهما ولا يستطيع الترحيب بأي منهما على أرض الكنانة.

ولا أدري ولا أحد يدري إلى متى سيظل هذا الإجماع المصري الصادق والشجاع قادراً على الصمود في مواجهة قرع طبول شعارات التضامن العربي، ووحدة الصف، وتوحيد الكلمة في مواجهة «العدو الإسرائيلي»!! إلى آخر مثل تلك المصطلحات التي سئمها الناس جميعا، وأثبتت فشلها، فكل شيء ـ للأسف الشديد ـ في عالمنا العربي قابل للتغيير والتبديل من النقيض إلى النقيض بين طرفة عين وانتباهتها!! تمشيا مع رغبات القيادات والزعامات التي تمسك بكل الخيوط باعتبارها صاحبة القرارات الأولى والأخيرة، ودون مساءلة!! وهذه الظاهرة من أشد «المصائب» التي تحيل «الديموقراطية» في عالمنا العربي إلى شكل ومظهر وليس جوهراً وحقيقة.

وتمضي الأيام والجفوة أكثر بروزا، ويحضر وزير خارجية الأردن إلى القاهرة لحضور اجتماعات الجامعة العربية في سبتمبر سنة ١٩٩١ وفجأة يعلن في مؤتمر صحفي : التوبة والغفران وطلب النسيان! تحت شعار التضامن العربي الذي أشبعوه طعنا! ووحدة الصف التي أسالوا دماءها، بالاضافة إلى شعار جديد يتناسب مع الظروف والأحداث المستجدة على الساحة العربية! ينادي بضرورة تنسيق مواقف دول المواجهة مع اسرائيل في مؤتمر الصلح المزمع عقده في القريب بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية!.

وليس لنا بعد ذلك كله من تعليق عن الأُخُوة العربية، والدول الشقيقة، والروابط المتينة، ووحدة الهدف، والصداقات الثابتة بين الحكام وشعوبهم العربية المختلفة. . . الخ ليس لنا بعد كل ذلك إلا أن نذكر ـ مرة أخرى ـ بالتاريخ حتى نتبين الأسباب الخفية للتبدل والتغيير في موقف الملك حسين الذي لا يعرف الثبات والالتزام إلا بالقدر الذي يتجاوب مع مصلحته الشخصية والخاصة حتى أصبح الوحيد من بين زعماء العالم العربي، الذي مازال متربعا على سدة الحكم منذ أيام جمال عبد الناصر!

وتجدر الاشارة هنا إلى أن موقف «الملك» من حلف بغداد كان مشابها لموقفه الحالي! فبعد أن نجحت أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية في ضمه إلى صف المؤيدين للحلف المذكور ـ مع نوري السعيد، وكميل شمعون ـ أثمرت جهود جمال عبد الناصر ـ الذي كان يتزعم جبهة المعارضة

لمبدأ تحالف الدول الصغيرة مع القوى الكبرى ـ في استقطابه إلى جانبه وإخراجه من فلك الإستعمار، وقد بلغت شدة تحمس الملك الاردني «لعزيمة» الذروة عندما شاركه في «حرب الأيام الستة» سنة ١٩٦٧ التي أدت إلى ضياع الضفة الغربية والقدس العربية من بين يديه! واستمرت كذلك حتى هذه الأيام!

ولعل ذلك الخطأ الذي وقع فيه ملك الأردن هو الذي أعاده مرة أخرى ـ هذه الأيام ـ إلى «أحضان» الولايات المتحدة وتحمسه المفاجىء للمبادرة الأمريكية الخاصة بمؤتمر السلام الاقليمي المتوقع انعقاده خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر الجاري، بعد أن خاب أمله في وعود حاكم العراق والحال الذي وصل اليه!

السودان

أما «فرقة السودان العسكرية بقيادة البشير» فلا غرابة في أن تقف هذا الموقف المخزي من أزمة الكويت وأن تنحاز إلى فريق المتعاطفين مع المعتدي والمؤيدين له، فقد سبق لها «قضم» اليد التي أوصلتها إلى كل ما تتمتع به الآن من مكانة وسلطان مما لا يخفى على الكثيرين!

وأغلب الظن أنها هي الأخرى تلقت «الوعد» وجزءاً مقدما من الأجر من طاغية العراق، وربماكان ذلك «الوعد» وتلك المساعدات المختلفة التي تفتقر إليها وتحتاجه لاستمرار فرض وجودها ونفوذها وسلطانها في مواجهة المعارضة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المساعدات المالية الكبيرة والمشروعات الإنمائية والإنسانية المختلفة التي قدمتها الكويت لم تستطع تحويل مسار هذه «الفرقة العسكرية» إلى طريق النصر! فظلت بياناتها المتلاحقة في تأييد المعتدي الآثم أشد وأقوى من أي شيء آخر! وهذه طبيعة الجحود، وسمة الجاحدين، حتى من العسكريين!

واستجابة لرغبة حاكم العراق رأى قادة هذه «الفرقة العسكرية» أن يصطادوا في الماء العكر! فجعلت من أرضها «ملجأ وملاذاً» لأسلحة صدام حسين التي يمكن بواسطتها تهديد أمن مصر! ولكن هيهات لهذه «الفرقة العسكرية السودانية» أن تصل إلى تحقيق هذه الأمنية، أو أسيادها المهزومين في «بغداد»!

ياسر عرفات

عندما نسلط الأضواء على ياسر عرفات نجده أكثر المراهنين على «الحصان الخاسر» جرأة وحماساً! اعتقادا منه على فوزه! أو على تحرير «القدس والضفة والقطاع» يمر بأرض الكويت! أو بطريقة أخرى بالحصول على ثروة الكويت ونهبها!! ولا نستبعد أن يكون صدام حسين قد تمكن من إقناعه بأنه «خليفة صلاح الدين» قاهر الصليبيين، ومخلص الفلسطينيين من براثن الاحتلال الصهيوني! كما لا نستبعد أن يكون هو الآخر قد تسلم مقدما جزءاً من «الأتعاب» على هذا التأييد «السافر» الذي لا يدانيه فيه أحد! والباقي بعد الاستيلاء على ثروات الكويت، التي كانت تأوي على أرضها أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، كما كانت في نفس الوقت ـ من أول وأكثر البلدان العربية مساعدة له ولغيره من زعماء الفصائل الفلسطينية، وللشعب المقهور في الأراضي المحتلة، الذي

صفق هو الآخر للمعتدي!!

وهكذا كان ياسر عرفات بحق مثل «البومة» التي لا تنعق إلا في الخراب والأطلال. ولا يقل عن ذلك سوءا وأثرا ـ بالتأييد المخزي لحاكم العراق ـ ما فقده من العطف والتأييد الذي حصلت عليه «قضيته» ليس في بلدان العالم العربي النشطة في مؤازرته فحسب، ولكن لدى القوى الأجنبية المختلفة وخاصة صاحبة اليد العليا والمؤثرة على الساحة العالمية، كما هو واضح هذه الأيام بعد الخيبة والهزيمة والذل والهوان الذي وصل اليه «حصانه» الذي راهن عليه في بداية السباق!!

تونس والجزائر

ولا يفوتنا في هذا المجال الإشارة إلى الرئيسين التونسي والجزائري، اللذين انضما إلى قافلة المعارضين لاستخدام القوة لإجبار جيوش صدام حسين على إنهاء عدوانها على الكويت بحجة الخوف على العراق وشعبه من جهة، والأعجب من ذلك والأكثر سخرية، الحرص على قواته المسلحة التي يدخرونها لتحرير فلسطين من جهة ثانية!

ويستوقف النظر في هذه الإدعاءات الساذجة أكثر من أمر:

أولاً : أن الرئيسين التونسي والجزائري قد تأكدت ميولها ـ ومنذ بداية الأزمة ـ في التعاطف مع المعتدي عندما رفضا المشاركة في اجتماعات القاهرة التي حضرها العديد من الدول العربية لايجاد مخرج للأزمة، وإلزام حاكم العراق بتنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد الكويت، ولعل في هذا الإعراض ما يوحي بوجود اتفاق مسبق بين حاكم العراق وزميليه التونسي والجزائري على شيء ما. ! قد تكشف الأيام عن كنهه وماهيته، أو على الأقل تأييد ما ذهبنا إليه من التأييد المبطن للمعتدي.

ثانياً : إن موقف الرئيسين السلبي ـ حتى بعد غزو الكويت ـ كان بحجة الاستجابة للجماهير الإسلامية! مع العلم بأن السلطات الحاكمة في البلدين لم تبد أي اهتمام من قبل للتجاوب معها! أما في هذه الأزمة فقد جاءت نداءات الجماعات الاسلامية المتطرفة في البلدين متطابقة مع سياسة الحاكمين المماثلة لصدام حسين!!

ثالثاً : كانت حجة المحافظة على شعب العراق وقواته المسلحة ثالثة الأثافي، إذ لا يمكن لأي عاقل أن يقبل بهذه الحجة الساذجة التي يتجنب أصحابها والداعين إليها البحث في إزالة العدوان الماثل أمامهم الواقع فعلا على الكويت وشعبها، انتظاراً لإيجاد حل لحماية المعتدي وشعبه من عدوان محتمل في المستقبل!!

ولعل ذلك ما حفز الرئيس الجزائري على القيام بجولة في بلدان المشرق العربي قبيل نشوب حرب تحرير الكويت «عاصفة الصحراء». وكان لابد لهذه الجولة ان تبدأ بالعراق، إلا أن الرئيس «ابن جديد» فشل أمام إصرار صدام حسين، وتماديه في تنفيذ مخططه العدواني، في إقناعه بالإنسحاب من الكويت، فعرج في طريق عودته على بعض البلدان العربية التي فتحت له أبوابها واستقبله زعماؤها بصدر رحب، وقلوب مفتوحة! ولا ندري سببا لهذه اللقاءات ـ بعد الفشل مع صاحب المشكلة الحقيقي ـ إلا التظاهر بالشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع! وحدة الصف، التضامن العربي، المصير المشترك... الخ.

وينبغي أن نذكر هنا ـ للإنصاف والحق والتاريخ ـ أن «الملك فهد» كان وحده دون سواه صاحب الموقف الحكيم والإيجابي عندما رأى أنه لا طائل من وراء اجتماعه بالرئيس الجزائري، ولا فائدة ترجى من هذا اللقاء قبل أن يعلن ـ على الأقل ـ حاكم العراق، استعداده للخروج من الكويت، وسحب قواته المسلحة الضخمة التي حشدها على حدود المملكة العربية السعودية والتي تهدد أمنها وسلامتها.

وهكذا كان تعنت صدام حسين السبب المباشر في إفشال مهمة الرئيس الجزائري، كما كان موقف ملك السعودية العملي والخالي من المجاملات العامل الهام في عودته إلى بلاده خاوي الوفاض.

فإذا انتقلنا بالحديث إلى الدول المؤيدة للشرعية، التي رأت أنه لا مفر من استخدام القوة المسلحة لفرض العدالة واستعادة الحقوق المغتصبة، نلحظ ـ أنه في معظم الأحوال ـ يظهر التناقض في المواقف مرة، والتخاذل مرة أخرى، والسعي إلى تحقيق مصلحة شخصية مرة ثالثة!

وبايضاح أكثر ـ بالنسبة للدول العربية التي محور بحثنا ـ نجد أن كلا من سوريا والمغرب اللتين سارعتا بتلبية صيحة العون لمساعدة الكويت، والدّفاع عن المملكة السعودية، قد بعثتا بقواتهما المسلحة ـ قليلة كانت أو كبيرة ـ لم تشارك في حرب الخليج ضد صدام حسين بحجة أن هذه القوات قدمت للدفاع عن الأراضي السعودية في حالة الاعتداء، وليس لمحاربة العراق! وشعب العراق! وبالتالي تحرير الكويت!!

أما القوات المصرية التي أرسلت إلى هناك فقد قامت بدورها كاملاً، جنبا إلى جنب مع قوات المملكة العربية السعودية والكويت وغيرهما من دول مجلس التعاون الخليجي، بالاضافة إلى جيوش التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الدور الأكبر والنصيب الأوفى، في إلحاق الهزيمة الساحقة بقوات صدام حسين العسكرية في «أم المعارك» كما أطلق عليها!

ولنا وقفة بعد ذلك لشرح مواقف هذه الدول الثلاث نبين من خلالها دور كل منها الحقيقي في حرب تحرير الكويت وأهم آثاره.

سوريا

كان الرئيس حافظ الأسد، أشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بسبب تعاطفها، وتحالفها الإستراتيجي مع اسرائيل التي تحتل مرتفعات الجولان السورية منذ حرب ١٩٦٧.

وخلال أزمة الخليج، وبعد الاعتداء العراقي على الكويت انقلب موقف الرئيس السوري رأساً على عقب! فانضم إلى معسكر الولايات المتحدة المناهض لصدام حسين بعد أن وجد الاتحاد السوفيتي ـ الحليف القوي والأول لسوريا ـ في تفكك وضعف، لذلك فان هذا التغيير والتبدل في موقف الرئيس السوري لم يكن ـ في حقيقته ـ تقديراً لموقف الولايات المتحدة وحلفائها الذين أيدوا قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى إزالة آثار العدوان العراقي على الكويت، أو حتى نكاية في صدام حسين منافسة القوى وعدوه الأول في زعامة حزب البعث العربي.

لم يكن الموقف السوري الجديد ـ في واقع الأمر ـ ناجماً عن أي من هذين الاعتبارين كما يبدو للوهلة الأولى، بقدر ما يدل على حنكة الرئيس الأسد السياسية وبعد نظره! فقد رأى بحسن تقديره للأمور، وبعبارة أخرى، بحساب المكسب والخسارة أو الفائدة التي سيجنيها من وراء انضمامه إلى صف المؤيدين للشرعية الدولية والعربية ستكون أكبر وأهم ـ على المدى البعيد ـ من استمرار عدائه للولايات المتحدة، التي انفردت بزعامة العالم بعد انفراط عقد المعسكر الشرقي، أو حتى من الوقوف على الحياد كما فعل غيره، كما أن الثأر من حاكم العراق سيأتي بدوره من خلال هذا الموقف أيضا! و من هنا قرر إرسال قواته إلى المملكة العربية السعودية، التي وقفت ـ كما هو معروف ـ تراقب حرب تحرير الكويت وتشاهد اندحار صدام حسين وجيوشه في «أم المعارك» دون أن يكون لها أي دور مباشر أو غير مباشر في هذه الحرب التي خرجت منها بمكاسب كبيرة ومؤثرة يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : الكسب العسكري الاستعراضي! لمجرد تحريك هذه القوات السورية من بلادها إلى صحراء المملكة السعودية.

ثانيا : الكسب المادي الكبير الذي حصل عليه الرئيس السوري من كل من دول مجلس التعاون الخليجي لا سيما في الكويت والسعودية، وكذلك من الدول الاجنبية المتحالفة مع الولايات المتحدة، وقد أنعش هذا الكسب المالي اقتصاد سوريا المرهق والمتهالك.

ثالثاً : الكسب السياسي الذي وضح بجلاء في كسر طوق العزلة الذي كانت تعاني منها الزعامة السورية، سواء من جانب الدول العربية المعتدلة في المنطقة، أو من جانب الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي كانت تضع سوريا ضمن قائمة الدول التي تساند الارهاب الدولي وتمارسه، ومازالت رغم مشاركتها في إدانة العراق وزعيمه!

رابعاً : إطلاق يد سوريا في لبنان الذي كان من أولويات الرئيس الأسد، لا سيما في مواجهة إسرائيل، وقد باركت الولايات المتحدة هذه السياسة، بعد مقاومتها لها! وأسفرت هذه المباركة الأمريكية عن عقد «معاهدة الأخوة والتضامن والتنسيق» بين الدولتين كمكافأة لتعاون الرئيس الأسد مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في «عاصفة الصحراء» وقد أسقطت هذه المعاهدة لبنان الهراوي في قبضة سوريا الأسد! رغم معارضة إسرائيل الحليف الدائم والاستراتيجي لواشنطن في المنطقة.

خامساً : إفساح المجال أمام الزعامة السورية ـ بعد إهمال طويل ـ لتأخذ مكانها في تسوية مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الرئيسي في حلها.

وقد ظهر ذلك بجلاء من خلال رحلات وزير الخارجية الأمريكي المكوكية إلى المنطقة بعد حرب الخليج، ولقاءاته بالمسئولين في دمشق.

ولعل ما يثبت ما ذهبنا اليه في أن الرئيس السوري يعمل بوحي من مصالحه الشخصية الضيقة، قبل أي شيء آخر، هو تحركاته الأخيرة، وزياراته المتلاحقة لمصر بحجة التنسيق مع دول المواجهة قبل عقد مؤتمر السلام الإقليمي المقترح!

ورغم القطيعة الطويلة مع ياسر عرفات والعداء المستحكم بينهما، فقد أعاد علاقته به،

واستقبله في دمشق، كما لعب دوراً فعالا في فتح الباب المغلق أمامه لزيارته الأخيرة للقاهرة! رغم ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة عن موقف الشعب المصري منه ومن الملك الأردني!! والعداء بين مصر وسوريا منذ توقيع الأولى المعاهدة مع اسرائيل!

ولا نستبعد أن يكون الرئيس الأسد قصد من وراء هذه التحركات عدة أمور تتمشى كلها مع مصالحه الخاصة، وأهمها «سحب» ياسر عرفات إلى دائرة الضوء ـ مرة أخرى ـ بعد انزوائه في الظل على أثر تأييده لحاكم العراق، وفي ذات الوقت، إخراجه من دائرة المتحمسين والمؤيدين له، وأخيرا، إبداء نوع من الضغط على الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي التي فضلت «المظلة» الأمريكية على «قرارات مؤتمر دمشق» التي ولدت ميتة!ولا يخفى على أحد سوء العلاقات، بل العداوة والمرارة التي تملأ نفوس شعوب هذه الدول على ياسر عرفات وعلى الفلسطينيين جميعا الذين صفقوا لصدام حسين وباركوا عدوانه البربري على الكويت!

لكل ذلك نجد أن انضمام الرئيس حافظ الأسد إلى التحالف المناهض لصدام حسين أملته بالدرجة الأولى المصلحة الشخصية قبل أي اعتبار آخر، مثل الرغبة في تحرير الكويت، أو الدفاع عن المملكة العربية السعودية، أو تأييد الشرعية الدولية والعربية، أو حتى الثأر من غريمه حاكم العراق، اذا علمنا أن هذه الأهداف جميعها قد تحقق دون أن تطلق القوات السورية التي أرسلت إلى أرض المعركة طلقة واحدة!!

أما الجانب الآخر، ونقصد به الولايات المتحدة الأمريكية فقد استجابت على الفور للموقف السوري الجديد، ورحبت به، رغم سوء العلاقات السابقة بينهما، لأنه يتمشى مع هدفها الأول والأساسي في جمع أكبر عدد ممكن من الدول العربية ـ على وجه الخصوص ـ لتأييد موقفها المتشدد من حاكم العراق، وفي صراعها العسكري المقبل معه، حتى لو كان هذا التأييد ظاهريا ومعنويا فقط، لأنها بمثل هذا التأييد العربي تحافظ على بقاء التحالف الغربي بزعامتها قوياً وصامداً أمام كل التحديات من جهة، وعلى استمرار دعم الشعب الأمريكي ـ الذي تحمل العبء الأكبر في «عاصفة الصحراء» ـ لرئيسه «بوش» من جهة ثانية، بالاضافة إلى كسب الرأي العام العالمي الذي توليه واشنطن كل عناية واهتمام وتقدير.

المملكة المغربية

إذا انتقلنا بالحديث إلى المملكة المغربية، نجد أن التناقض بل التخاذل يبدو ظاهراً في موقف «عاهلها»! فبعد تحمسه لمقاومة العدوان وشجبه لصدام حسين على غزوه للكويت «الشقيق»، واستجابته للشرعية الدولية والعربية، أرسل بقوات رمزية إلى المملكة السعودية للدفاع عن أرضها المقدسة! في مواجهة التهديد العراقي، ولم يمض وقت طويل حتى أخذت قوى المعارضة السياسية، والجماعات الإسلامية المتشددة، التي استغلت ظروف أزمة الخليج لتحقيق أغراضها المشبوهة في مقاومة الحكم القائم، فأخذت تدعوا إلى ضرورة إعادة القوات المغربية ـ على قلتها وضعف تسلحيها وعدم فعاليتها ـ إلى البلاد محتجة بالإدعاء الكاذب والمخادع كغيرها من الشعوب والزعامات التي أغمضت عيونها عن أصل المشكلة في العدوان الماثل أمامها الواقع على الكويت وشعبها، وبدلا من أن تتحمس هذه القوى لتخليص «الفريسة» من براثن المعتدي الآثم، راحت

تنادي بعدم الإنضمام إلى القوى الأجنبية «الكافرة»! التي تجمعت فوق رمال السعودية، وأرضها «المقدسة»! لمحاربة شعب العراق «المسلم الشقيق»!!

ولم يجد «الملك الحسن الثاني» مفراً من الاستجابة لهذه الصيحة التي أراد بها أصحابها تلبيس الحق بالباطل! والخروج على الشرع والدين! فأصدر «حكمه» أو أمره بأن تظل قواته في مراكزها بعيدة عن ميدان المعركة، ولا تشارك في استرداد الحق المغتصب، أو محاسبة المعتدي! وبمثل هذا «الحكم» نسي أو تجاهل قول الحق تبارك وتعالى لرسوله الكريم (صلعم) الذي ينتسب إليه «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فان تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وأن كثيراً من الناس لفاسقون، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون[٢٣]» صدق الله العظيم.

ولم يكتف العاهل المغربي بذلك الحكم، ولكنه تمادى في سياسة «إمساك العصا من وسطها» طلبا للسلامة، وتمشيا مع مصالحه الخاصة، فلم يجد ـ بعد ذلك ـ غضاضة أو حرجاً في استقبال مبعوثي صدام حسين الذين أرسلهم إلى «الرباط» إمعانا في كشف موقف الملك المغربي الجديد، وتحوله إلى جانب المتعاطفين معه، والمؤيدين له ولعدوانه الآثم على الكويت المسالم!

فهل بعد هذا التناقض والتخاذل من دليل يثبت أن المصلحة الشخصية والمنفعة الخاصة تفوق كل الحقوق المشروعة للشعوب المظلومة؟ وأن شعارات ضمان الحرية والعدالة، والحقوق المشروعة، ورفع العدوان عن الأشقاء ودفعه بكل الطرق والوسائل لها مكان في دنيا العرب والعروبة؟ إذا نحينا الشعارات المعروفة جانبا!!

نترك الإجابة للقارىء، على أن نذكره بأمر هام، وهو أن «العاهل المغربي» هو الذي وقع عليه اختيار الدول العربية مجتمعة، ومعها الفلسطينيون ليكون رئيساً للجنة الدفاع عن عروبة «القدس الشرقية» واستخلاصها من براثن الإحتلال الإسرائيلي! فهل يصلح بعد ذلك لهذه المهمة؟!

مصر

لم يبق بعد ذلك إلا موقف مصر من أزمة الخليج، وحرب تحرير الكويت الذي يهمنا الكشف عنه وإجلاء حقيقته، وأهم نتائجه على الصعيدين العربي والدولي.

إن كل الشواهد والأحداث تدل على أن مصر تكاد تنفرد من بين الدول العربية جميعا بموقفها الثابت والحاسم والفعال منذ بداية الأزمة، فلم تتردد في الوقوف إلى جانب الحق والعدل والشرع أيضا، ورمت أولاً بكل ثقلها السياسي في محاولات مضنية ومتكررة دون قلق أو هيبة لحل الأزمة سلميا عن طريق الاجتماعات واللقاءات للبحث عن الحل العربي المزعوم! حتى أنها اتهمت من جانب بعض الزعامات العربية زوراً ـ وبهتانا ـ بالعمل على إفشال البحث عنه في متاهات الصيحات المحمومة من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتعصبة تارة! وبالتردد والتسويف تارة أخرى! وبالتواطؤ مع الغرب تارة ثالثة! ولذلك ذهبت كل جهودها سدى أمام غطرسة صدام حسين وتماديه في سياسته العدوانية، وتعاطف بل تأييد بعض الدول العربية له، لذلك كله لم تجد

مصر وقيادتها السياسية بدأً من الوقوف بقوة وحزم مع الشرعية الدولية والعربية رغم عضويتها في مجلس التعاون العربي! الذي يضم كلا من الأردن واليمن بالإضافة إلى العراق، ثم استجابت بعد ذلك لنداء المملكة العربية السعودية التي تهددها الجيوش العراقية الضخمة التي حشدها صدام حسين على حدودها الشمالية بعد اجتياحه للكويت، فأرسلت قواتها العسكرية، التي كانت تمثل في واقع الأمر أكبر قوة عربية مسلحة وصلت إلى أرض المعركة، باستثناء قوات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

وقد شاركت تلك القوة المصرية المسلحة بفعالية واقتدار في معارك تحرير الكويت إلى جانب قوات التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأبلى المصريون بلاءًا حسنا في كل مراحل القتال حتى شهد للعسكرية المصرية الداني والقاصي، والعدو والصديق على حد سواء.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أيضا، أن الإعلام المصري قد نجح بكل أجهزته ـ المقروءة والمسموعة والمرئية ـ في إبراز قضية الشعب الكويتي ـ الذي اغتصبت أرضه وشرده العدوان العراقي ـ وإيصالها إلى شعوب العالم أجمع.

وليس هناك من شك، في أن هذه المشاركة المصرية الفعالة سواء بالجهد السياسي أو الإعلامي أو العسكري كان لها آثارها في النهاية المحتومة التي وصلت إليها خطط صدام حسين العدوانية من جهة، وفي «خلخلة وزعزعة» المواقف المشبوهة للزعامات العربية المؤيدة له من ناحية ثانية، كما أفسحت للزعامة المصرية مكاناً خاصاً متميزاً في الساحتين العربية والعالمية من ناحية ثالثة. وقد تجلى ذلك بوضوح في المكاسب التي خرجت بها مصر من هذه الحرب، إذ حصلت ـ كما لا يخفي على أحد ـ على النصيب الأوفى من المساعدات المالية التي قدمتها الدول العربية الغنية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بالإضافة إلى إلغاء بعض الديون المستحقة عليها لهذه الدول أو تلك، مما كان له أكبر الأثر في التخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها.

وحتى نقطع الطريق على المبطلين والمتعصبين والحاقدين الذين قد يجدوا فيما ذكرناه عن الموقف المصري الحاسم خلال أزمة الكويت منفذا لتقولاتهم أو تهجماتهم، نذكّر بالتاريخ القريب الذي يحدثنا بأن شجاعة مصر وقدرتها الفائقة على مواجهة المشاكل بشجاعة وقوة وحزم قد ظهر بأجلى صورة في موقف الرئيس السادات، الذي رأى بعقله المتفتح وبصيرته النافذه أن حل المشكلة العربية المستعصية والقضية الفلسطينية المزمنة يكمن في مواجهة إسرائيل على مائدة المفاوضات، وإسقاط الشعارات الجوفاء والرنانة التي لا يقصد بها إلا إثارة مشاعر الجماهير مثل «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، فقام برحلته التاريخية إلى مدينة «القدس» التي واجه بعدها ـ بصلابة واقتدار ـ الدول العربية برمتها من الخليج إلى المحيط! في الوقت الذي وقف فيه العالم الغربي والشرقي على السواء مشدوهاً ومبهوراً بشجاعة الرئيس المصري الأدبية، وعزيمته القوية، وقدرته الفائقة على وضع قدميه على بداية الطريق الصحيح والصعب الموصل إلى حل مشاكل العالم العربي مع اسرائيل، والذي يعرفه زعماء العرب جميعا، ولكنهم يخشونه!!

وليس المجال هنا الخوض في النتائج المثمرة التي عادت على مصر وشعبها من وراء عمل الرئيس السادات الفذ، الذي كان من الممكن أيضا أن ينعكس على الفلسطينيين والدول العربية،

خاصة «دول المواجهة»، بمثل هذه الفائدة لولا الرفض «الفلسطيني ـ العربي» المعروف! والدائم!!

واذا كانت النتائج الإيجابية والمكاسب التي جنتها مصر وشعبها من وراء تلك الرحلة الشهيرة أصبحت ملموسة ومعروفة في هذه الأيام، فالذي لا يعرفه الكثيرون، وبعبارة أخرى يتجاهلونه، هو أن جميع الدول العربية تسعى جاهدة بعد حرب الخليج ـ بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت ضغطها أيضا ـ للوصول إلى مانجح في تحقيقه الزعيم المصري السابق قبل ما يقرب من اثني عشرة سنة! أو أكثر!

ولا يخفى على كل من يتذكر تهجمات العراق على الكويت، موقف الرئيس الراحل جمال عبدالناصر من عبدالكريم قاسم عندما تحرش بالكويت، وتلبية الزعيم المصري السريعة لنداء النجدة لهذه الأخيرة من عدوان حاكم العراق الأسبق، المتوقع على أرضها وشعبها.

تلك هي الأمثلة لمواقف مصر المشهورة التي لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، مهما حاول المكابرون التقليل من شأنها، والحاقدون التشكيك في صلابتها وأخلاقياتها!

بقى أن نشير هنا ـ قبل أن يتساءل القارىء ـ عن السبب في إهمال موقف «الجماهيرية الشعبية الديموقراطية الليبية العظمى»!

والحقيقة أننا لم نجد ـ كالعادة دائما بالنسبة لموقف «ليبيا» ما يستحق الوقوف عنده أو التنويه إليه، لذلك آثرنا أن نترك «العقيد» يسبح في ظلمات بحر أوهامه يبحث فيه عن «وحدة العالم العربي» التي تشغل فكره، وتهجس في نفسه، ولا يرى في ذات الوقت ـ من هو أصلح منه للتربع على عرشها الضائع!

القوات المسلحة الكويتية

بقيت نقطة واحدة قبل أن نتطرق إلى القسم الثاني من البحث المتعلق بتفنيد حجة صدام حسين بأحقية العراق في أرض الكويت، إذ لا يمكن استيفاء كل الجوانب المؤثرة على نجاح العدوان العراقي على الكويت دون أن نتعرض لموقف القوات المسلحة الكويتية ودورها المعدوم في مقاومة هذا العدوان!

فاذا كانت الجيوش الغازية من الضخامة والقوة والتفوق في جميع المجالات ـ من حيث التسليح والعدة والعدد ـ حتى لا يمكن مقارنتها بقوات الكويت العسكرية المحدودة، إلا أن المتتبع لمراحل الغزو يأخذ على هذه القوات ليس قلة عددها، أو ضعف تسليحها، ولكن غيابها ـ بصورة تامة ـ عن ساحة المعركة منذ البداية!! فلم يلحظ أي ب للقوات العسكرية الكويتية وجود أو مجرد أثر قل أو ضعف في التصدي للعدوان ومقاومة المعتدي رغم ما تملكه من معدات وأسلحة متطورة وطائرات حديثة. . . الخ حتى أن الكثير منها كلها وقع في أيدي الجيش العراقي سليما ودون استعمال كما هو ثابت ومعروف!

بعد هذا الاستطراد الذي لم يكن هناك مفر منه أو التغاضي عنه لاستكمال حلقات العدوان العراقي على الكويت، نتحول إلى الشق الآخر من البحث المتعلق ـ كما ذكرنا سابقا ـ بتفنيد حجة

صدام حسين بأن الكويت كانت جزءاً من أرض العراق، استقطعها الإستعمار البريطاني!

وتقتضي دراسة هذا الجانب أمرين هامين:

أولهما: نتتبع نشأة الكويت وتطورها، وهل كانت حقيقة جزءاً من أرض العراق؟ أم بعيدة عنها؟
ثانيهما: التعرف على حدود العراق الجنوبية، وهل كانت تمتد إلى أرض الكويت؟ أم تقف عند حدودها الشمالية؟

أولاً: نشأة الكويت

لقد عودتنا دراسة تاريخ الشعوب والدول أن عوامل الضعف تكمن دائما بين أسباب القوة، إلا أنها لا تظهر بصورة واضحة وملموسة إلا عندما تأخذ الدولة في الانحلال، عندها تبدأ مظاهر القوة تتوارى ليحل مكانها عوامل الضعف رويدا، رويدا. ويبدو ذلك جليا في تاريخ العثمانيين، فعلى الرغم من أن سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) يعتبر من أعظم سلاطينهم إن لم يكن أعظمهم، حتى قال فيه أحد الباحثين: «يمكن اعتبار سليمان أعظم شخصية في التاريخ العثماني، فقد وصلت الإمبراطورية العثمانية في عهده أوج اتساعها وقوتها براً وبحراً[٢٤]»، ثم يستطرد الكاتب في وصف بداية الضعف الذي أصاب الإمبراطورية على يديه قائلا: «إن مقدمات ضعف الدولة قد اتضحت في نفس هذا العهد - إذ وقع السلطان تحت تأثير زوجته حرم سلطان (المعروفة في أوروبا باسم روكسلانا) التي تدخلت للتآمر ضد الأمير مصطفى - أكفأ أبناء سليمان من زوجة أخرى - وذلك لإفساح المجال أمام ابنها سليم لكي يرث العرش[٢٥]»، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سليم هذا هو الذي أطلق عليه فيما بعد اسم «السكير».

هكذا أخذ عهد «سلطنة الحريم» يبرز ويطفو على السطح حتى قيل «إن دماء آل عثمان قد تبدلت بتولي سليم السكير لأنه ابن زنى من خادم أرمني، فمنذ توليه الحكم جاء بعده (٢٧) سلطانا كل منهم باستثناء أحدهم - أكثر انحلالاً من سابقه، يسيطر عليه حريم القصر وخصيانه وندماؤه - وهكذا بارحت آل عثمان صلابتهم السابقة وأجهضت حيويتهم وطاقاتهم فأصبحوا مخلين ماديا ومعنويا[٢٦]».

وهكذا بدأ الوهن والضعف ينشب مخالبه في أوصال الامبراطورية العثمانية وهي ماتزال في عنفوان صباها حتى كبرت وشاخت فأجهز عليها، وخلال فترات التراجع وانحسار النفوذ العثماني عن المنطقة الواقعة بين البصرة شمالا، وشبه جزيرة قطر جنوبا ظهر هناك تجمعاً قبلياً جديداً عرف باسم «الخوالد»، نجح في السيطرة عليها، ثم انبثق عنه تجمع آخر عرف باسم «العتوب[٢٧]». هؤلاء العتوب كانوا ثلاثة بطون رئيسة، وصلت إلى منطقة الكويت الحالية عند مطلع القرن الثامن عشر، حوالي سنة ١٧١٦م، وأسسوا على أرضها «مشيخة الكويت»، ثم انقضت كلمتهم على أن يمارس «آل صباح» شئون الحكم، ويشرف «الجلاهمة» على أعمال البحر، بينما يتولى «بنوخليفة» أمر التجارة[٢٨].

وفي سنة ١٧٥٦م اختير «صباح بن جابر» لتدبير شئون المشيخة، وما لبث أن انفرد بالحكم بعد عشر سنوات على أثر رحيل «بنو خليفة» إلى «الزبارة» في قطر، الذين مالبثوا أن تطلعوا إلى

البحرين، حيث نجحوا في سنة ١٧٨٣ م في التغلب على أهلها والإستقرار فيها[٢٩].

أما البطن الثالثة «الجلاهمة» فلم يمكثوا طويلاً مع «آل صباح» في الكويت، ولحقوا ببني خليفة في الزبارة، ثم غادروها إلى «الرويس» بعد أن دب النزاع بينهم وبين «بنوخليفة» الذي امتد إلى فترة طويلة حتى مقتل شيخ الجلاهمة «رحمة بن جابر العتوبي» في سنة ١٨٢٦ م، وعلى أثره وهن عزمهم، وضاعت آمالهم في إقامة كيان سياسي مستقل خاص بهم، كما فعل أبناء عمومتهم من العتوب الآخرين[٣٠].

ويهمنا في هذه الدراسة أصحاب الكويت الذين نجحوا في تثبيت أركان مشيختهم من خلال كسر طوق النفوذ العثماني المتمركز في جنوب العراق مما أدى إلى لفت أنظار البريطانيين إليهم لاتخاذ مشيختهم مركزا للوكالة التجارية الإنجليزية بدلا من البصرة، وقد حفزهم ذلك على المشاركة في الدفاع عن «شيخ الكويت» ضد غارات السعوديين الذين استهدفوا القضاء عليه فيما بين سنتي ١٧٩٣، ١٧٩٥ م أثناء تواجدهم هناك[٣١].

وتدور الأيام دورتها، وتزداد أقدام حكام الكويت رسوخاً وتقوى قبضتهم على أرضها، ولا يجد الأمير «عبدالرحمن آل سعود» مكانا آمنا وبعيدا عن سطوة ونفوذ آل رشيد حكام «حايل» إلا عند الشيخ محمد أمير الكويت الذي وجه إليه دعوة للحضور، فقبلها وقدم بأسرته للاقامة عنده، «وفي الكويت طالع الفتى الذي شب في قبائل بني مرة ألوانا جديدة من الحياة والحضارة التي تفد إلى هذا الثغر من مختلف بقاع العالم القاصية أو الدانية، فنمت ثقافته وعظمت تجاربه وتفتحت مواهبه[٣٢]».

هكذا نجحت «مشيخة الكويت» في المحافظة على كيانها السياسي بعيدا عن النفوذ المباشر لكل من العثمانيين والبريطانيين خاصة بعد عودة وكالتهم إلى البصرة، كما نجحت ـ في نفس الوقت ـ في الحفاظ على سيادتها خلال الحروب التي قامت بها الجيوش المصرية ضد السعوديين في بلاد العرب بداية من عام ١٨١١م، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مندوب قائد الحملة المصرية لم يطلب من شيخها حينذاك «جابر الصباح» إبرام أي اتفاق معه كما فعل شيوخ البحرين في سنة ١٨٣٩م، إذا أخذنا في الإعتبار أن الرغبة كانت متوفرة والظروف مواتية لقائد الحملة المصرية «خورشيد باشا» للتقدم شمالاً نحو البصرة وبغداد، وانتزاع جنوب العراق بأكمله من أيدي العثمانيين[٣٣].

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أصبح أكثر ما يقلق الوجود البريطاني في الخليج عامة، وفي الكويت على وجه الخصوص التقارب الجديد بين العثمانيين وألمانيا، نتيجة لتوسع الأخيرة الإقتصادي وحاجتها الملحة إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها وتجارتها المتنامية، فتوثقت الروابط بين البلدين حتى أن القيصر «وليم الثاني» قام بأكثر من زيارة للسلطان عبدالحميد الثاني بين عامي ١٨٨٩، ١٨٩٨ م أعلن خلالها عن الصداقة القوية التي تربطه بالسلطان العثماني، ثم ازدادت الروابط توثقا بين البلدين بعد بروز فكرة إنشاء خط سكة حديد بغداد للربط بينها وبين برلين، وعلى أثر ذلك تأسست شركة ألمانية قامت باتمام المرحلة الأولى للخط الحديدي في الأناضول لايصال خطوط البلقان إلى أنقرة، ثم حاولت الشركة المنفذة للمشروع ـ بعد ذلك ـ أن تصل إلى اتفاق مع شيخ الكويت لإنهاء الخط الحديدي في بلده، على رأس الخليج، ولكن بريطانيا التي سبق

لها إبرام معاهدة صداقة معه في ٢٣ يناير ١٨٩٩ لضمان مصالحها التجارية ونفوذها السياسي هناك، خشيت من ازدياد النفوذ الألماني المدعم من السلطان العثماني في المنطقة، فأعلنت حمايتها على الكويت في نفس السنة(٣٤).

تلك هي الأحداث والظروف التي صاحبت نشأة «مشيخة الكويت» فوق الأرض التي لم تكن في يوم من الأيام ـ كما أوضحنا ـ داخل حدود العراق، أو من أرضها! وهي المشيخة التي انبثقت منها فيما بعد «دولة الكويت» الحديثة، ذات السيادة التي تمتعت بعضوية الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والتي حاول حاكم العراق الإجهاز عليها، ومحو شخصيتها، والغاء وجودها من فوق خارطة العالم المتحضر! بعدوانه الغاشم عليها!

ثانيا: حدود العراق الجنوبية

إن تاريخ العراق الضارب في أعماق الزمن وحضارته القديمة باعتباره مع مصر أهم وأول مراكز الحضارات المعروفة في الشرق القديم، إلا أنه يوجد فارق كبير وواضح بينهما من ناحية المؤثرات الطبيعية والجغرافية التي أفرزت البيئة الصالحة للاستقرار الإنساني الذي صنع الحضارة في كل منهما، وبالتالي مراكز الحضارة فيهما.

ففي العراق، أدت تلك المؤثرات إلى تقسيمه إلى قسمين رئيسيين: أرض الجزيرة الجبلية في الشمال، والسهل الرسوبي في الجنوب.

أما في مصر فقد لعب نهر النيل دوراً هاماً وأساسيا في توحيدها وضمان وحدتها، فكانت أول البلاد التي ظهرت فيها مقومات الدولة والحكومة المركزية الواحدة، وفي ذلك يقول أحد الباحثين المتخصصين في حضارة مصر والشرق الأدنى القديم «اعتمدت ـ مصر ـ الاعتماد على نيلها الفياض الذي يعتبر نعمة وبركة تهب الحياة والنماء لأهلها ونباتها، ومن هنا اعترف الناس بأنها «هبة النيل»، ولكن النيل في الوقت ذاته يعتبر النقمة الكبرى لمصر اذا ما فاضت مياهه على شاطئيه، فهي عندئذ تهلك الحرث والنسل وتفنى ماعلى الأرض من إنسان وحيوان، ومن هنا ظهرت عوامل البيئة بشكل واضح في إجبار الناس الذين عاشوا على ضفاف النيل إلى التعاون والاتحاد منذ أول التاريخ، فلقد اتحدوا لتنظيم شئون الري وتكاتفوا ليحموا قراهم من خطر الفيضان، ولذا كانت مصر هي الأمة الأولى بين أمم الشرق القديم التي نعمت منذ أول عصورها باتحاد كامل يحكمها ويسيطر على شئونها ويدفعها نحو التقدم والرقي رجل واحد(٣٥)».

أما في العراق (بلاد النهرين)، فقد فرضت الطبيعة الجغرافية والتغييرات الجيولوجية والمناخية القديمة تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، كما ذكرنا سابقا، أرض الجزيرة الجبلية في الشمال (شكل ١) والسهل الفيضي الرسوبي في الجنوب، اذا استثنينا منطقة الجبال الشرقية، وصحراء السماوة (البادية) في الغرب(٣٦).

ويهمنا في هذه الدراسة القسم الجنوبي، أو السهل الفيضي الرسوبي الذي يمتد من قرب بغداد إلى شط العرب ومصبى دجلة والفرات في الخليج العربي، ويبلغ طوله ٥٦٥ كم.

وقد تكوَّن هذا السهل الفيضي الرسوبي على ثلاث مراحل، الأولى الشمالية من جنوب بغداد

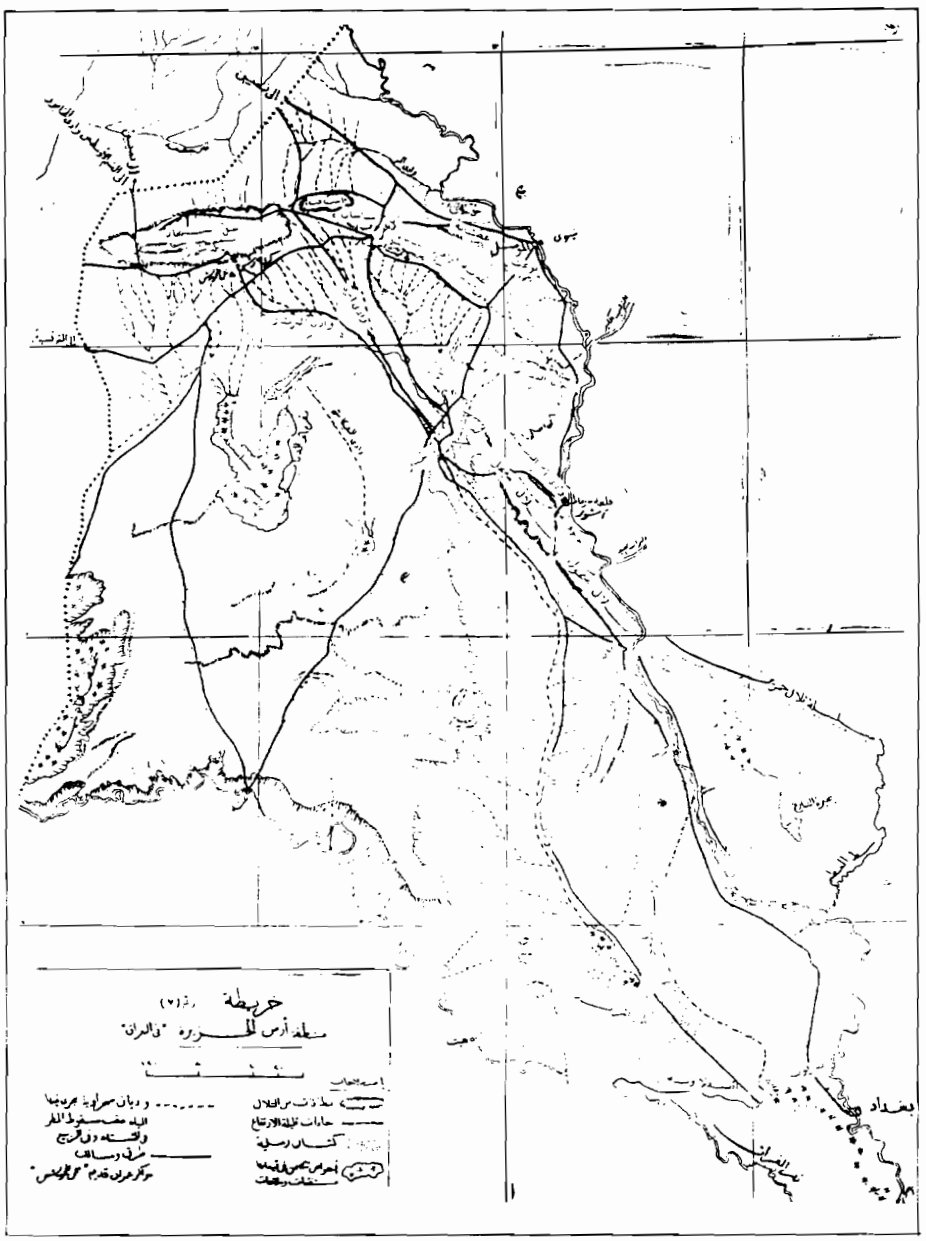

«شكل (١)»

القسم الشمالي من العراق ـ أرض الجزيرة الجبلية «نقلاً عن كتاب د. إبراهيم شريف» .

إلى مدينة العزيزية في وادي دجلة، وهي أول أرض من سهل العراق التي انحسرت مياه الخليج عنها، والمنطقة الثانية التي ازداد فيها ترسب الطمى تلي السابقة جنوبا، أما المنطقة الثالثة والأخيرة فهي الأهوار التي تشمل «هور الحمار» الذي كان يعرف قديما باسم «أهوار الكلدانيين»، ويتصل به «هور الحويزة» الذي عرف هو الآخر قديما باسم «أهوار سوسيانا» نسبة إلى مدينة «سوسة» عاصمة عيلام (شكل ٢).

وعلى ذلك يمكن القول بأن استقرار السكان في سهل العراق قد تم على مراحل ثلاث، الأولى في القسم الشمالي بعد تكون السهل الفيضي الخصب، والذي ظهرت فيه الحضارة الأكادية، في حين شغل القسم الأوسط منه مستنقع كبير أخذت بعض أجزائه تمتلىء بالرواسب تدريجيا مما أدى إلى تأخر استقرار السكان فيه، أما القسم الأخير ـ الجنوبي ـ فكان سهلا خصبا نشأت فيه الحضارة السومرية(٣٧).

وهكذا فرضت الطبيعة الجغرافية نفسها وأثرها على الوجود السكاني وكثافته في هذا السهل الفيضي الرسوبي، كما رسمت ـ في ذات الوقت ـ خط الحدود الفاصل بين تلك المناطق التي نشأت وترعرعت فيها حضارات العراق الأولى، والأصقاع الأخرى المجاورة ـ الجبلية والصحراوية ـ التي تفتقد هذه الخصائص والمميزات، مما يوضح بجلاء أثر البيئة على الحياة والسكان(٣٨).

ويهمنا من كل هذه التفاصيل تعيين الحدود الجنوبية للعراق (بلاد النهرين أو ميزوبوتاميا) المتاخمة للمناطق الصحراوية الواقعة إلى الشمال الشرقي من أرض شبه جزيرة العرب ـ وهي نفس المنطقة التي نشأت فيها «مشيخة الكويت» ثم دولة الكويت الحديثة.

فإذا انتقلنا إلى ما ذكره الجغرافيون العرب القدامى، نجد على رأسهم «شمس الدين المقدسي» (ت حوالي سنة ٣٩٠هـ / ١١٠٠م) الذي بيّن بصورة واضحة الحد الجنوبي للعراق عندما قال: «وبحر الصين يمس طرفه الجنوبي(٣٩)».

وقد قصد هذاالجغرافي الكبير بعبارة «بحر الصين» الخليج العربي، كما يظهر في روايته عن اختيار موضع مدينة البصرة، فقال: «البصرة قصبة سرية أحدثها المسلمون أيام عمر، كتب إلى صاحبه ابن للمسلمين مدينة بين فارس وديار العرب وحد العراق على بحر الصين، فاتفقوا على موضع البصرة ونزلها العرب».(٤٠)

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الحدود التي ذكرها هذا الجغرافي الشهير تتوافق، وتتطابق مع مانتج عن التحولات الجغرافية القديمة التي تعرض لها مصبي دجلة والفرات، وأدت في النهاية إلى تكوين السهل الفيضي الرسوبي الذي حدد نفس هذه الحدود الجنوبية للعراق قبل آلاف السنين، كما أوضحنا في الصفحات السابقة. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: إلى أي حد يمكن الوثوق بالمقدسي والأخذ بروايته؟

ومن حسن الحظ أن المراجع العلمية والدراسات المتخصصة تسعفنا بالرد المقنع، فقال العالم والمستشرق «كراتشكوفسكي» في مصنفه الفريد والهام في هذا الشأن: «وآخر الممثلين الكبار للمدرسة الكلاسيكية هو المقدسي الذي يعتبره اشبرنجر أكبر جغرافي عرفته البشرية قاطبة» ثم أردف

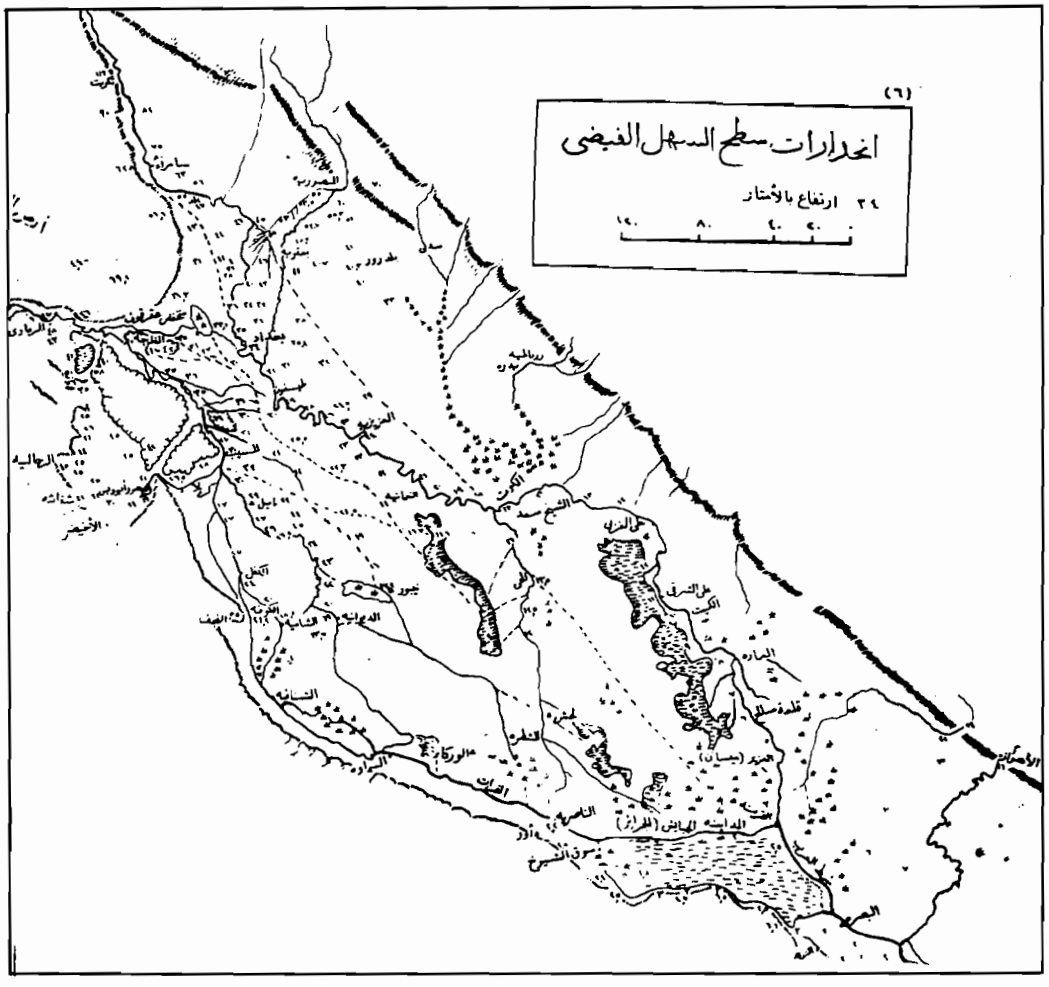

«شكل (٢)»

السهل الفيضي الرسوبي ـ القسم الجنوبي من العراقية (نقلاً عن كتاب د. إبراهيم شريف) .

في وصف أهمية كتابه قائلا: «يمكن أن نسلم دون تحفظ برأي العالم المعاصر كرامرس Kramers- الذي يرى في المؤلف أكثر الجغرافيين العرب أصالة، وفي المصنف نفسه واحدا من أكثر المصنفات الجغرافية في الأدب العربي قيمة[٤١]».

وبعد كل هذه الشهادات من جانب كبار العلماء والمتخصصين، والاعترافات الصريحة بفضل «المقدسي» ومكانته العلمية المرموقة وأهمية كتابه وفائدته، يمكننا - بحق الاطمئنان إلى كل ماذكره هذا الجغرافي الكبير والأخذ بروايته في أن حدود العراق الجنوبية تنتهي عند ساحل الخليج الشمالي دون أن تتجاوزه جنوبا في صحراء بلاد العرب، أي إلى المنطقة التي قامت فيها دولة الكويت التي ادعى صدام حسين - ظلما وكذبا - أنها اقتطعت من العراق!

من جهة أخرى، فقد اتفقت روايات المؤرخين العرب والمسلمين على أن الفتح الإسلامي للعراق قد بدأ في خلافة أبي بكر الصديق، وانتهى على يدي الخليفة عمر بن الخطاب، ولم تختلف هذه الروايات أيضا في أن انطلاق الجيوش الإسلامية قد بدأ في المرحلتين من الحدود الجنوبية للعراق، وهي بداية السهل الرسوبي الذي تحدثنا عنه في الصفحات السابقة. «فالطبري» ذكر أنه بعد القضاء على حركة الردة، أمر الخليفة أبوبكر الصديق، قائده المظفر خالد بن الوليد بالتوجه لفتح العراق، وأن يبدأ «بقرج الهند» وهي «الأبلة» وفي وراية أخرى ذكر الطبري أن خالداً مضى إلى العراق «حتى نزل بقريات من السواد يقال لها: بانقيا وباروسما وآليس[٤٢]».

أما «ابن الأثير» فأشار إلى أن أبا بكر أمر خالداً أن يبدأ بالأبلة، كما كتب إلى أحد قادته الأخرين - عياض بن غنم - أن يقصد هو الآخر العراق، ويبدأ بالمصيخ، ويدخل العراق من أعلاه حتى يلقى خالدا[٤٣].

وفي رواية صاحب كتاب فتوح البلدان عن «فتوح السواد» أن أبا بكر كتب إلى خالد بن الوليد يأمره بالمسير إلى العراق، بعد انتهائه من القضاء على المرتدين، كما أشار إلى الرواية الثانية التي تقول إن الخليفة وجه خالداً من المدينة، كما كتب إلى المثنى بن حارثة الشيباني يطلب منه لقاء خالد، وأن يسمع ويطيع له[٤٤].

ويستوقف النظر في هذه النصوص ذكر مدينة «الأبلة» وأرض «السواد» باعتبارهما بداية الوصول إلى سهل العراق من الناحية الجنوبية التي كانت هدف الجيوش الإسلامية في بداية الفتح لهذه البلاد.

وقد بيّن الجغرافي المعروف «ابن خرداذبة» (ت: حوالي سنة ٣٠٠هـ) حدود السواد طولا وعرضا فقال: «وأمر عمر بن الخطاب مسح السواد وطوله من العلث وحربى إلى عبدان، وهو مائة وخمسة وعشرون فرسخا، وعرضه من عقبة حلوان إلى العُذيب، وهو ثمانين فرسخا[٤٥]».

وقد أوضح «قدامه بن جعفر» موضع «العُذيب» فقال: «من القادسية إلى العذيب ستة أميال، العذيب كانت مسلحة بين العرب وفارس في حد البرّية[٤٦]».

ويوضح نص «ابن خرداذبة» الفريد والهام أن «السواد» الذي يبدأ معه الحد الجنوبي للعراق يتجه من العلث وحربى في الغرب إلى عبادان شرقا، وهذه الأخيرة تقع في الجانب الشرقي لشط

العرب، داخل الحدود الايرانية حاليا، فأغلب الظن أن حد السواد يتجه من عندها غربا مخترقا شط العرب إلى كل من العلث وحربى داخل سهل العراق.

وبذلك يمكن القول ـ دون الابتعاد عن الحقيقة ـ أن أرض السواد بالعراق الذي كان أكاسرة الفرس يطلقون عليه «دل ايرانشهر»، أي «قلب العراق[٤٧]» هو الجزء الجنوبي من السهل الفيضي الرسوبي للعراق الذي يبدأ من عند ساحل الخليج العربي الشمالي، وهو في نفس الوقت بداية حدود العراق، بعيدا عن أرض الكويت كما يدعي حاكم العراق!

من ناحية أخرى، فإن الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب عندما أراد استكمال فتح العراق ـ بعد القادسية ـ كتب إلى قائده «عتبة بن غزوان» قائلاً: «انطلق أنت ومن معك حتى اذا كنتم في أقصى أرض العرب وأدنى أرض العجم فأقيموا، فأقبلوا حتى اذا كانوا بالمربد وجدوا هذا اللدّان ـ (وهو الحجارة الرخوة) ـ قالوا: ماهذه البصرة؟ فساروا حتى بلغوا حيال الجسر الصغير، فاذا فيه حلفاء وقصب نابته، فقالوا: ها هنا أمرتم: فنزلوا[٤٨]».

ويجلى لنا هذا النص الفريد أن المربد، قرب مدينة البصرة التي أنشأها المسلمون عند مصبي دجلة والفرات هي بداية حدود أرض العراق الخاضعة للفرس أو «أرض العجم» المتاخمة للصحراء من «أرض العرب»، ويؤكد ذلك، ما ذكره «ابن الأثير» عندما قال: «فسار عتبة ومن معه حتى اذا كانوا بالمربد تقدموا حتى بلغوا حيال الجسر الصغير فنزلوا. . . وأن عتبة لما نزل البصرة أقام نحو شهر فخرج اليه أهل الأبلة وكان بها خمسمائة أسوار يحمونها، وكانت مرفأ السفن من الصين فقاتلهم عتبة فهزمهم حتى دخلوا المدينة[٤٩]».

من كل ما سبق نجد أن «أرض السواد»، ومرفأ «الأبلة» وأرض «المربد» ومدينة «البصرة» كانت كلها تشكل الحدود الجنوبية للعراق، وكلها تقع إلى الشمال من ساحل الخليج العربي، وهي بالتالي خارج نطاق أراضي شبه جزيرة العرب في المنطقة التي كانت تعرف حينذاك باسم «البحرين» أو «الأحساء»، وهذه الأخيرة هي التي نشأت فيها «مشيخة الكويت» ومن ثم دولة الكويت الحديثة، التي لا تربطها بأرض العراق أية صلة منذ القدم!

ولا يفوتنا أن نذكر هنا رأي الخليفة عمر بن الخطاب الذي كان يرى ـ بعد سقوط السهل الجنوبي للعراق، في أيدي المسلمين، التريث والانتظار في فتح القسم الشمالي الجبلي ـ أي أرض الجزيرة ـ فقال بعد أن وصلته أنباء الانتصارات الساحقة التي حققتها الجيوش الاسلامية على قوات الفرس «لوددت أن بين السواد وبين الجبل سدا لا يخلصون الينا ولا نخلص اليهم، حسبنا من الريف السواد، أي آثرت سلامة المسلمين على الأنفال[٥٠]».

وليس من شك في أن هذا الرأي يؤيد ما ذهبنا اليه من أن السهل الرسوبي الجنوبي للعراق كان اقليما مختلفا في طبيعته وجغرافيته عن أرض الجزيرة الجبلية في الشمال، من ناحية، وأن جنوب ذلك السهل كان الموضع الأول الذي انطلقت إليه جيوش المسلمين من بلاد العرب لفتح العراق، من ناحية أخرى، وبالتالي لا توجد أية علاقة جغرافية بين جنوب العراق وأرض الكويت من ناحية ثالثة، كما ادعى صدام حسين! وكما احتج لتبرير عدوانه الآثم على تلك الدولة «العربية الشقيقة المسلمة»!

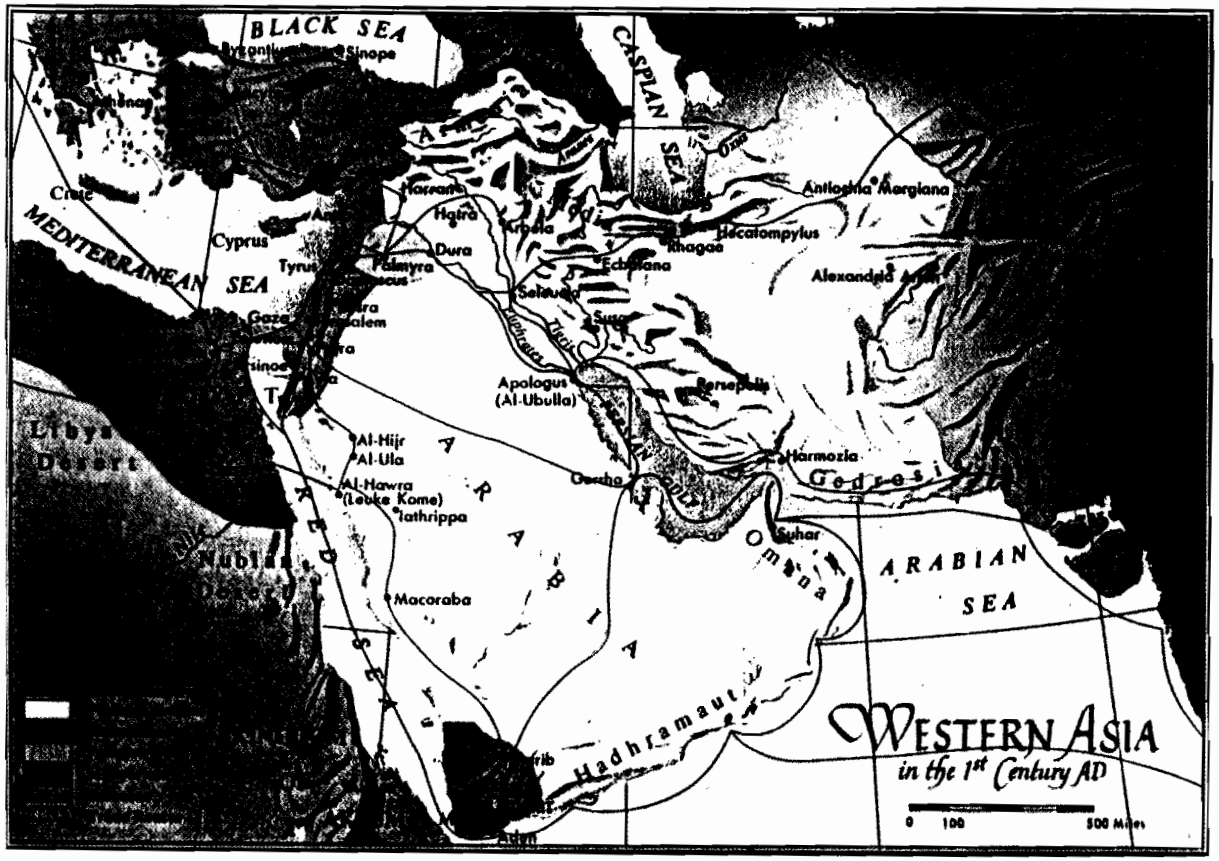

«شكل (٣)»

غرب آسيا في القرن الأول الميلادي وتظهر فيه أرض العراق بلونها الأصفر وحدودها الجنوبية عند ساحل الخليج بخلاف أرض شبه جزيرة العرب بلونها الأبيض «نقلاً عن الأطلس التاريخي للشعوب الإسلامية» .

بقي أن نبرهن بالدليل الجغرافي، الذي قد يكون أشد وأسرع وقعاً من النصوص المقروءة على أن حدود العراق الجنوبية منذ فجر التاريخ تقف عند ساحل الخليج العربي الشمالي، أي عند مصبي دجلة والفرات، فيما عدا فترات استثنائية معدودة حاولت خلالها القوى السياسية الباغية المسيطرة على العراق مد هذه الحدود جنوبا على حساب أراضي بلاد العرب، وعلى وجه التحديد منطقة «الأحساء» التي نشأت وازدهرت فيها دولة الكويت.

وسنقدم مجموعة منتقاة من الخرائط الملونة التي قام بوضعها ـ ضمن عدد كبير من الخرائط في أحد الأطالس العلمية الهامة ـ عدد من كبار العلماء والباحثين المتخصصين من الأجانب والعرب والمسلمين، بينهم أساتذة كبار من جامعات القاهرة وبغداد وكراتشي.

وقد نُشر هذا الأطلس الفريد لأول مرة عام ١٩٥٧ في أمستردام بهولندة تحت عنوان: «الأطلس التاريخي للشعوب الإسلامية»، باللغة الانجليزية:

«Historical Atlas Of The Muslim Peoples». Djambatan, Amsterdam, 1957.

وقد توخينا أن تمثل هذه المجموعة المختارة من الخرائط دُولاً مختلفة وشعوبا عديدة كان لها اتصال مباشر أو غير مباشر بالسيطرة على العراق، بداية من القرن الأول الميلادي، وحتى القرن التاسع عشر، (الموافق الثالث عشر للهجرة).

أولى هذه الخرائط (شكل ٣) تمثل: غرب آسيا في القرن الأول الميلادي، ويظهر فيها الحدود الفاصلة بين امبراطوريتي الرومان والبارثيين، بالإضافة إلى بعض الدول والممالك الأخرى، مثل باليميرا، والأنباط، كما رسمت فيها أيضا طرق التجارة الرئيسة البحرية والبرية التي تصل بين الشرق والغرب من بينها «طريق الحرير» الشهير الذي يخترق قلب آسيا حتى يصل إلى مدينة «سلوقية» على نهر دجلة، قرب بغداد الحالية، وأهم مانريد أن نلفت إليه النظر هو حدود العراق الجنوبية التي تنتهي عند ساحل الخليج «الفارسي» الشمالي، حيث يوجد في ركنه الغربي ميناء «الأبلة» (Apologus)، ونلاحظ أن أرض العراق بلونها الأصفر لا تمتد إلى أرض شبه الجزيرة العربية ذات اللون الابيض.

أما الخارطة الثانية (شكل ٤) فهي تمثل: الشرق الأوسط في القرن السادس الميلادي، والممالك والقبائل العربية.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الخارطة التي يظهر فيها بوضوح الحد الفاصل بين العراق والممالك الواقعة في غربيه وخاصة مملكة الغساسنة التي تدور في فلك الامبراطورية البيزنطية، ومملكة الحيرة التي تدور في فلك الأكاسرة، تظهر الحدود الجنوبية للعراق بين الامبراطورية الساسانية ودول اللخميين ملوك الحيرة، حيث تقف حدود العراق عند ساحل الخليج «الفارسي»، وأن ميناء «الأبلة» مازال داخل نطاق مملكة الحيرة، وكذلك قرية «كاظمة» Kadhima، التي تعتبر من أهم معالم دولة الكويت، والتي ذكرتها النصوص التاريخية خلال توجه خالد بن الوليد من بلاد العرب لفتح العراق فأسرع اليها «هرمز» قائد جيوش الفرس، ودارت بالقرب منها معركة «ذات السلاسل» المشهورة التي انتصر فيها المسلمون قبل دخولهم أرض العراق[٥١].

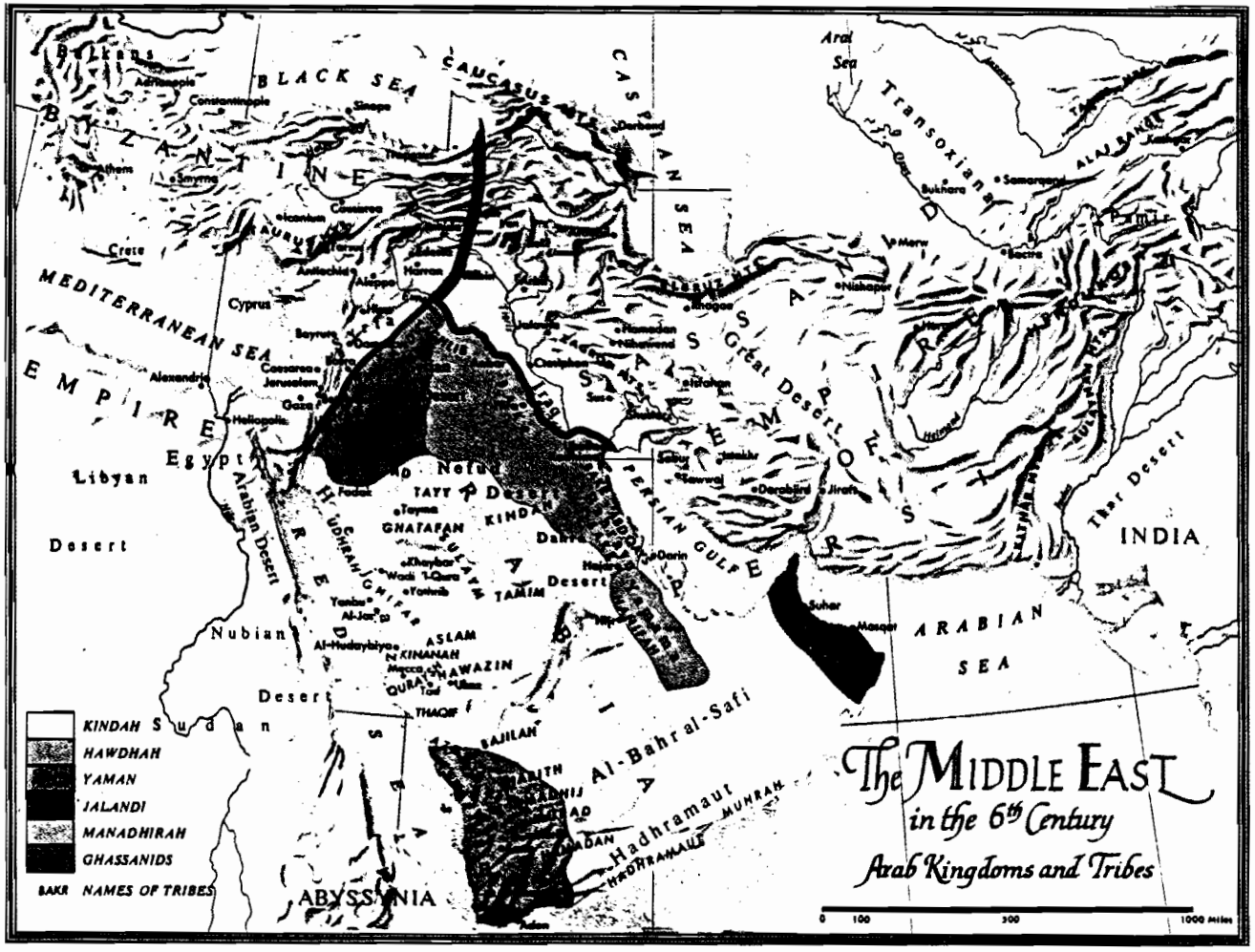

«شكل (٤)»

الشرق الأوسط في القرن السادس الميلادي وتظهر في الخارطة حدود العراق مع بلاد العرب «نقلا عن اطلس التاريخي للشعوب الإسلامية» (هذه الخارطة من وضع أحد الاساتذة العراقيين) .

كذلك ينبغي أن ننوه هنا أن هذه الخارطة الهامة بالنسبة لحدود العراق القديمة الجنوبية قام بوضعها أحد كبار الأساتذة العراقيين المشهود لهم بدقة البحث، وسعة الاطلاع، كما أشارت مقدمة هذا الأطلس الذي ننقل عنه.

أما الخارطة الثالثة (شكل ٥) فتمثل : التوسع الإسلامي في زمن الرسول (صلعم) والخلفاء الراشدين الأربعة، وقد ظهر شرقي بلاد العرب اقليم اليمامة الذي انطلقت منه جيوش خالد بن الوليد، بعد حروب الردة إلى البحرين ومن هذا الأقليم دخلت العراق من جنوبه عند الأبلة، وبعدها «البصرة» أول مدينة أنشئت في الإسلام خلال عمليات الفتح، وانطلقت الجيوش الإسلامية بعد ذلك إلى اقليم فارس والمنطقة الجنوبية لدولة الأكاسرة، كما يظهر بالخارطة أيضا موقع «القادسية» التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الجيوش الإسلامية إلى العاصمة «المدائن» وما ورائها شرقا.

والخارطة الرابعة (شكل ٦) تمثل : المشرق الإسلامي في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي (السابع الهجري)، وتوضح هذه الخارطة حدود العراق الجنوبية في أواخر العصور العباسية التي لا تتعدى سواحل الخليج «الفارسي» الشمالية قرب مدينة البصرة.

وهكذا يستمر الحد الجنوبي الغربي للعراق المتاخم لشبه الجزيرة العربية بعيدا عن إقليم «البحرين» الممتد على الساحل الغربي للخليج «الفارسي» حيث نشأت دولة الكويت التي يدعي حاكم العراق أنها كانت أرضا عراقية!!

فاذا انتقلنا إلى العثمانيين، نجد أن فتوحاتهم الضخمة التي قام بها كل من السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م)، وابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) ضمّت إلى أملاكهم إقليم «الأحساء» الواقع على الساحل الغربي للخليج «الفارسي»، وكانت البصرة تشكل ـ لأهميتها التجارية ـ إقليما خاصا امتدت حدوده الجنوبية إلى الساحل الشمالي لخليج الكويت، فلما انحسر ملك العثمانيين عن الأحساء حوالي سنة ١٦٦٩م، توقفت حدود امبراطوريتهم عند مقاطعة البصرة (شكل ٧).

وتمثل خارطته : سلطنة العثمانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد (العاشر والحادي عشر للهجرة).

ومما تجدر الإشارة إليه أن القوة السياسية والعسكرية التي سيطرت على العراق هي التي نجحت ـ مؤقتا ـ في مد حدوده الجنوبية إلى منطقة الأحساء، ولم تلبث أن تقلصت إلى حدود اقليم البصرة التي توقفت ـ هي الأخرى ـ عند الساحل الشمالي لخليج الكويت، ولم تتجاوزه جنوبا.

لذلك فان هذه الإضافة الجديدة لا يمكن الاعتداد بها والتعويل عليها لأنها كانت نتيجة للتوسع العدواني العثماني على حساب إقليم الأحساء، التي قام على أرضها بعد انحسار ملك العثمانيين عنها تجمع «الخوالد» الذي انبثق عنه تجمع «العتوب» «ومشيخة الكويت» في أول أمرها، كما أوضحنا.

أما آخر الخرائط التي نريد الاستشهاد بها على أن دولة الكويت لم تكن في يوم من الأيام أرضا

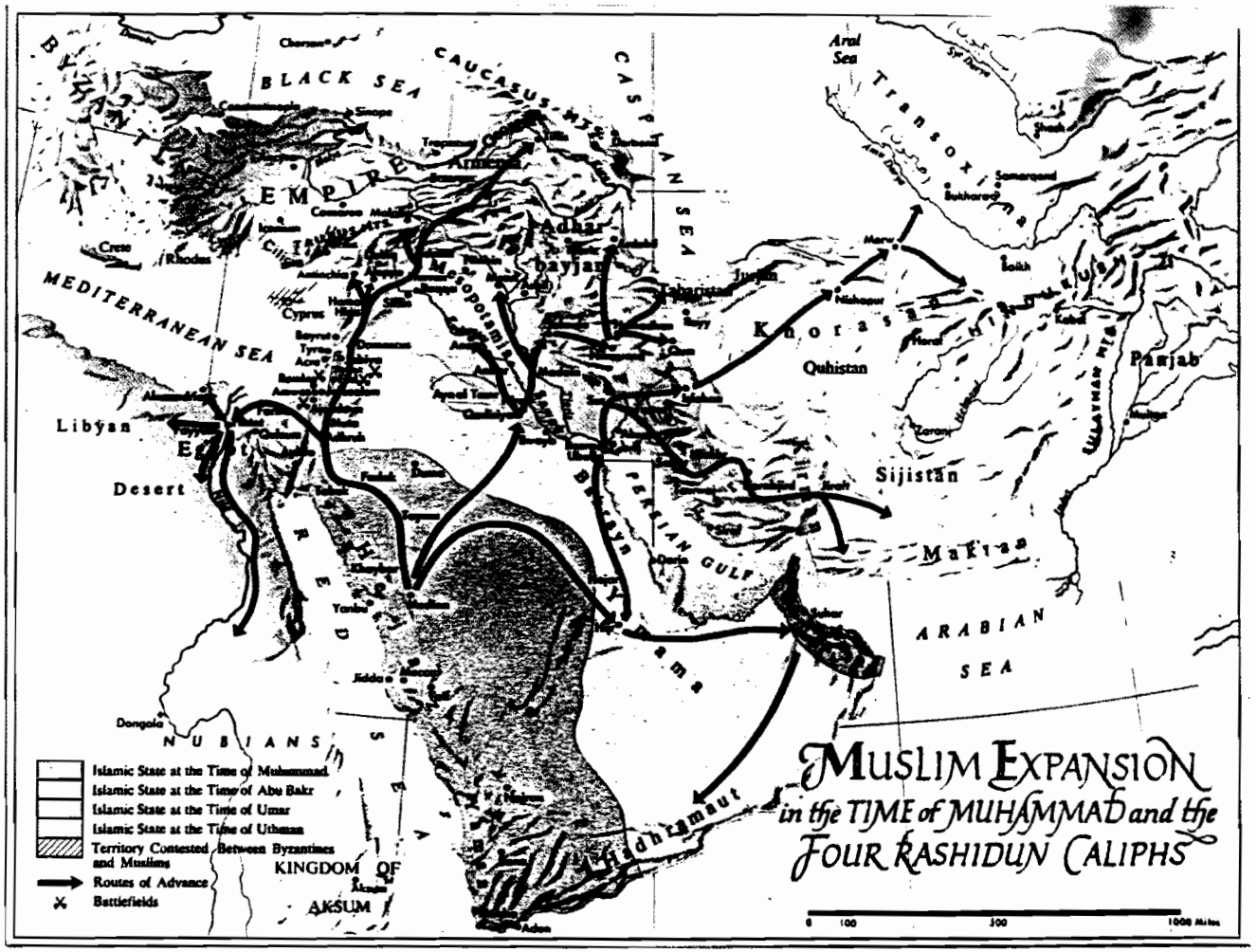

«شكل (٥)»

انتشار الإسلام داخل بلاد العرب وخارجها ونلاحظ هنا حدود العراق الجنوبية التي بدأت من عندها حركة الفتح (عند ميناء الابلة) . . وموقع معركة القادسية الشهيرة (نقلاً عن الأطلس التاريخ للشعوب الإسلامية)

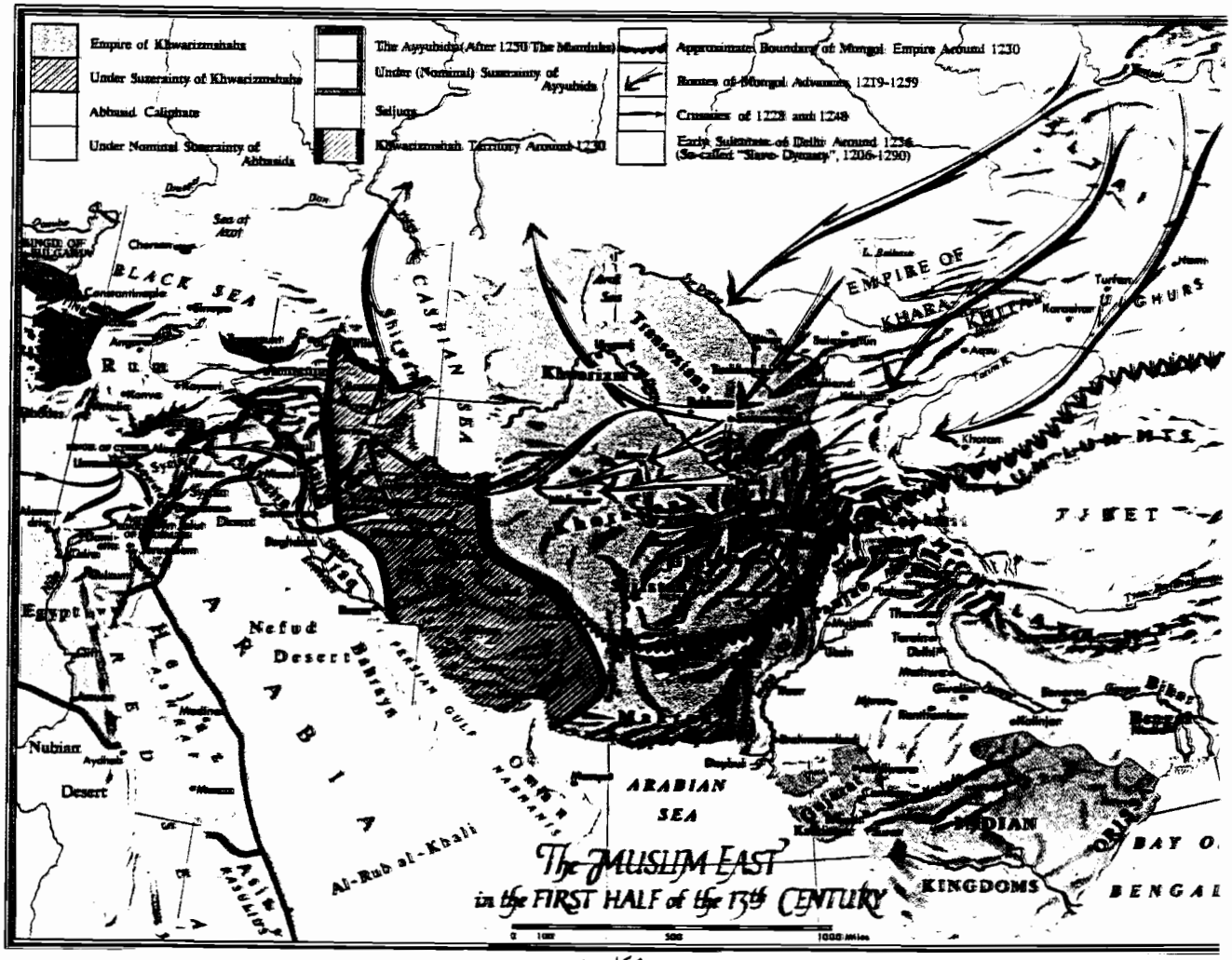

«شكل (٦)»

المشرق الإسلامي في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي وقد ظهرت حدود العراق الجنوبية عند اقليم

البحرين في بلاد العرب (نقلاً عن الأطلس التاريخ للشعوب الإسلامية)

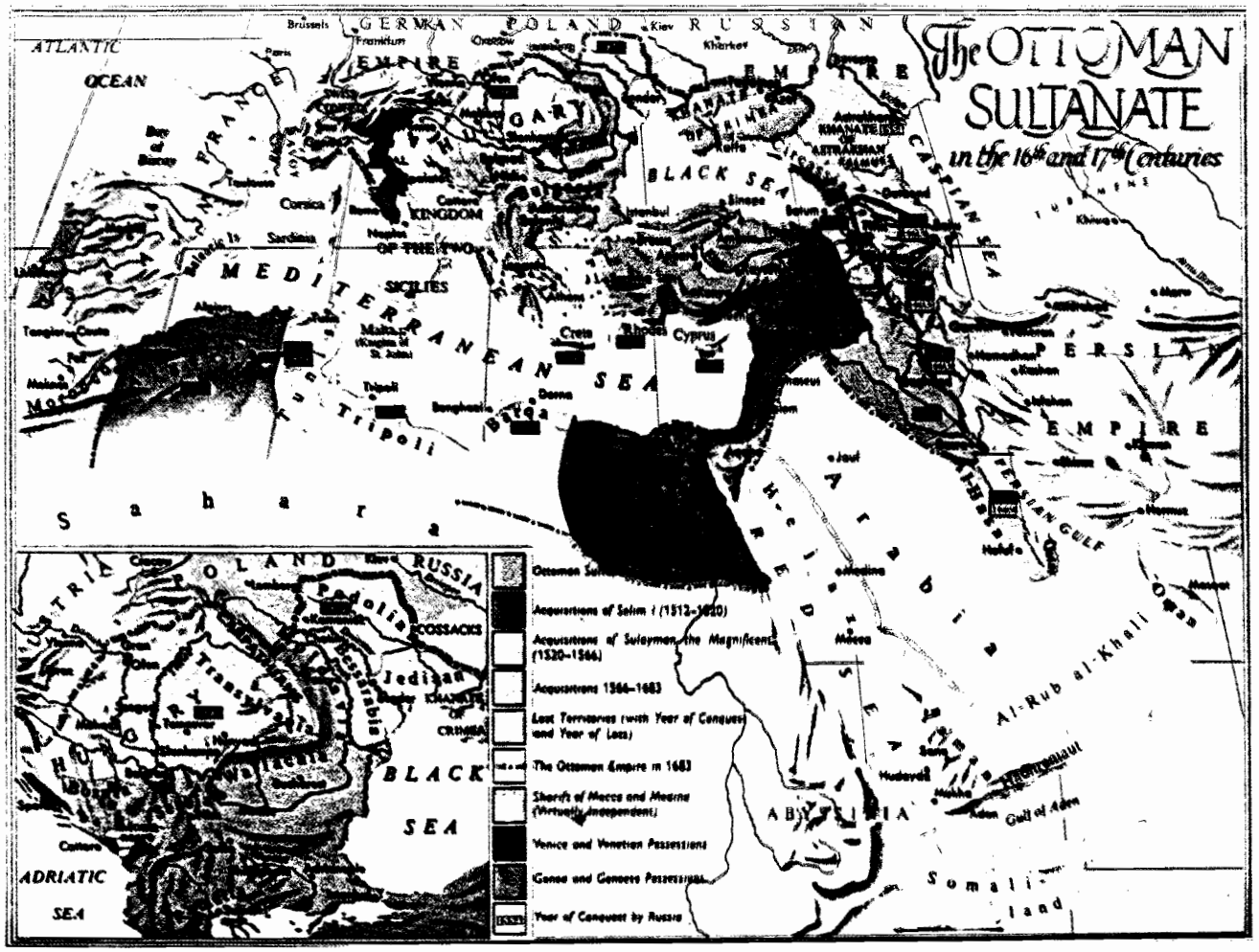

«شكل (٧)»

الأمبراطورية العثمانية في أوج اتساعها في القرنين ١٦ ، ١٧ للميلاد وقد ظهر في جنوب العراق عند ساحل الخليج العربي المناطق التي خضعت لنفوذ العثمانيين داخل أراضي شبه الجزيرة العربية وهي فترات استثنائية (نقلاً عن الأطلس التاريخي للشعوب الإسلامية) .

عـراقية كـما يدعي صـدام حسين فهي تمثـل : الشرق الأوسط في القـرن التـاسـع عشر الميـلادي، (الثالث عشر للهجرة)، (شكل ٨).

ويستوقف النظر في هذه الخارطة الهامة فيما يتعلق بموضوع بحثنا، أمران :

أولهما : حدود العراق الجنوبية التي تنتهي جنوبي البصرة، عند الساحل الشمالي للخليج، كما كانت في كل الأزمنة والعصور التي خلت من وجود القـوى العدوانيـة المتسلطة في العراق، والتي كانت تعمل على التوسع جنوبا على حساب أراضي بلاد العرب.

ثانيهما : مـوضع «دولـة الكويت» التي قـامت في أول أمرهـا مشيختها في الجـزء الشمالي من منـطقة الأحساء، كما فصلنا عنها الحديث.

من كـل ما سبق يصبـح كل امتـداد لحدود العـراق الجنوبيـة خارج نـطاق الساحـل الشـمالي للخليج العربي، عند ميناء «الفاو» الجديد، و (أم قصر) في غربيه بمثابـة امتداد عـدواني غير مشروع لا ينهض عـلى الإدعاء بـه أي دليل تـاريخي، أو سند جغـرافي سواء في الأزمنـة القديمـة، أو العصر الوسيط، أو في الوقت الحاضر.

ونـريد أن نكـرر ـ للمرة الثـانية ـ أن هـذه الخرائط التي استشهـدنا بهـا في هذه الـدراسة تم استخـراجها من بـين مجموعـة خرائط «الأطلس التـاريخي للشعـوب الإسـلاميـة» التي تضم بلدان وشعوب عالم الإسلام الفسيح الذي امتد من بلاد ما وراء النهـر شرقا، إلى بـلاد الأندلس والمغـرب الأقصى غـربا، وقـام بوضعهـا مجموعـة من خيرة العلماء الأجـانب والعرب والمسلمـين المشهـود لهم بالكفاءة والعلم والخبرة وسعة المعرفة.

بقيت نقطة أخيرة هـامة أشرنـا إليها في بـداية هـذه الدراسـة، بأن ادعـاء صدام حسـين أن الكويت كانت أرضاً عراقية يمكن أن ينقلب عليه هو قبل غيره!

وبنظرة سريعة على الخارطـة (شكل ٤) نجـد أن «طيسفون» عـاصمة الأكـاسرة الفرس تقـع جنوبي بغداد، ثم أطلق عليها اسم «المدائن» كما يظهـر في الخارطـة (شكل ٥) وقـد أشار إلى ذلـك صاحبي كتاب «دليل خارطة بغداد» بقولهما : «وكان ازدهار هذه المنطقة ببساتينها العامرة ومزارعهـا الواسعة، وقراها الزاهية، وريها المنظم قد جذب ملوك فارس إليها، فبعد أن أخضع أردشير بابكان (أول ملوك الدولة الساسانية) بلاد مـا بين النهـرين بني في جوار منـطقة بغـداد في الجنوب منهـا على الضفة اليسرى من نهر دجلة مدينة أصبحت تعرف باسم «المدائن» وقيل انما سميت المدائن لكثرة ما بني بها الملوك والأكاسرة بحيث أصبحت مجمـوعة من المـدن متصلا بعضهـا ببعض، كما أنها كـانت تعرف أيضا باسم «طيسفون» نسبة لاحدى المدن التي شيدت هناك»، ثم ذكر المؤلفان بعد ذلك «أن كسرى أنـوشروان الذي امتـد حكمه من ٥٢٦ إلى ٥٧٢م هـو أول من جعل من المـدائن عـاصمـة لملكـه، وقد تبعـه الأكاسرة الـذين خلفوه إلى زمن احتـلال العرب إيـاها في عهـد الخليفة عمـر بن الخطاب، ولا يزال من آثار المدائن «الإيوان» المعروف اليوم بطاق كسرى في جوار بلده «سلمان باك» الحالية[٥٢]».

فاذا أخذنا في الإعتبار أن الخليفة العباسي (ابو جعفر المنصور) بدأ في تأسيس عاصمته الجديـدة «بغداد» سنة ١٤٥هـ (٧٦٢م)، أمكن معـرفة الفـارق الزمني الكبـير ـ الذي يقـارب القرنـين ـ بين

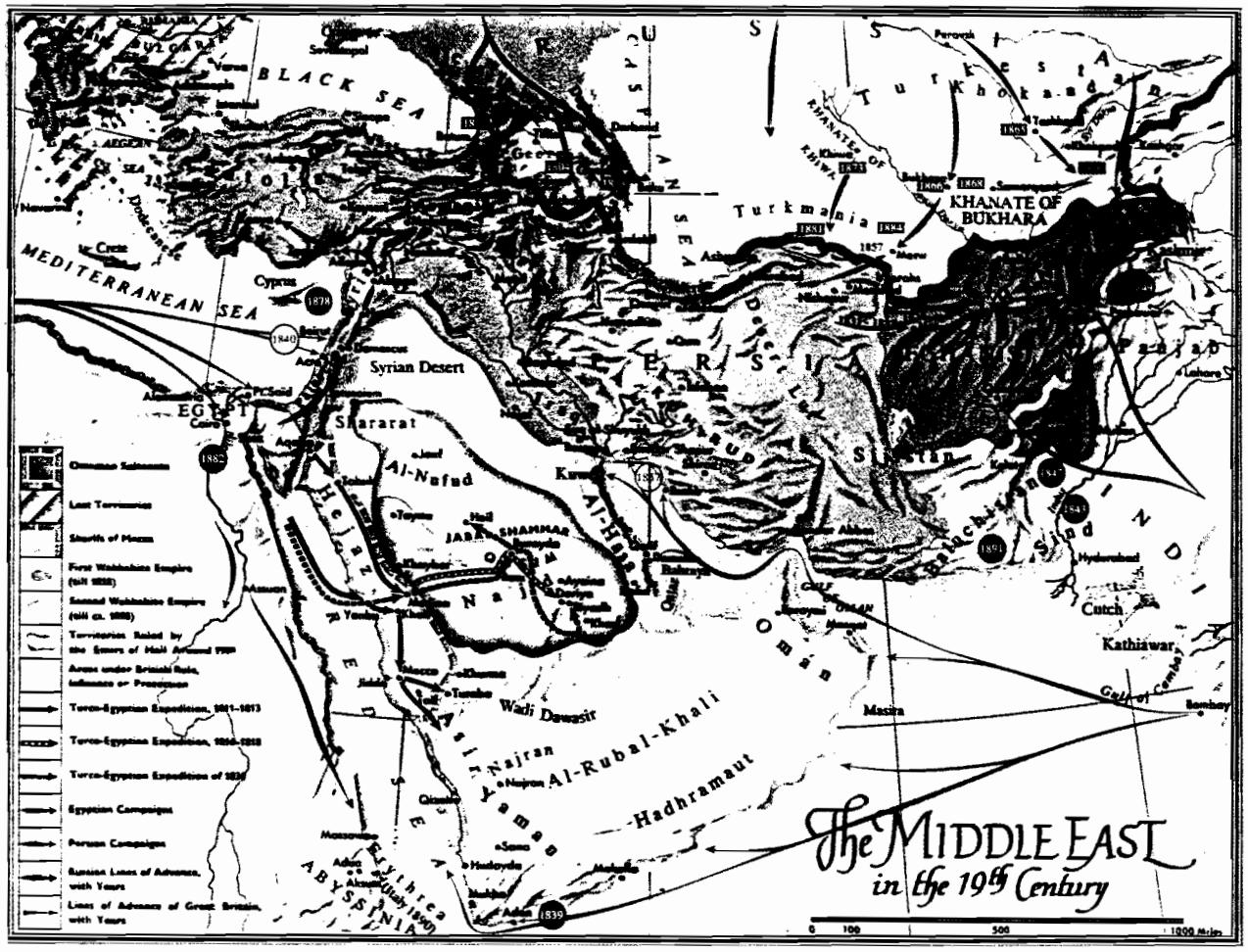

«شكل (٨)»

الشرق الأوسط في القرن ١٩ الميلادي وظهرت أرض العراق وحدودها باللون الأخضر في حين نجد «الكويت» ضمن أقليم «الاحساء» بلونها المخالف للأراضي العراقي (نقلاً عن الأطلس التاريخي للشعوب الإسلامية) .

نشأة «المدائن» وبناء بغداد الحالية.

فهل بعد هـذه الوقـائع والنصـوص التاريخيـة الثابتـة يمكن لإيران ـ اعتـمادا على نفس ادعـاء صدام حسين لتبرير عـدوانه عـلى الكويت واحتـلالها ـ المـطالبة بـوادي دجلة حيث نشأت حـاضرة الأكاسرة، ومركز امبراطوريتهم الواسعة؟

مع العلم بأن ادعاء حاكم العراق في أحقيته بأرض الكويت لا يؤيده أي دليل تاريخي أو سند جغرافي ـ كما أوضحنا ـ في حين اعترف العلماء المتخصصون، والباحثون العراقيون بالوقائع والـواقع التاريخي الثابت للوجود الإيراني ـ الفارسي ـ في أرض العراق منـذ زمن بعيد، تـترك الإجابـة لحاكم العراق نفسه!!

وقد أكد ذلك أيضا صاحب كتاب «امبراطورية العرب» عندما قال: «وكانت فارس تضم في تلك الأيام ما نسميه اليوم بالعراق، وكـانت إحدى الـدولتين العـظمتين اللتـين تسيطران عـلى عالم القرن السابع للميلاد[٥٣]».

والأمر الذي يبعث على السخرية والعجب في آن واحد أن الاستعـمار البريـطاني الذي اتهمـه حاكم العراق باقتطاع أرض الكويت من وطنه، هذا الاستعمار نفسه هو الذي يرجع إليه الفضل في توحيد أرض العراق ـ شماله وجنوبه ـ داخل حدوده الحالية، بعد الحرب العالمية الثانية! ليس حرصا على مصلحة العراق وشعبه، وإنما تمشيا مع المصالح الاستراتيجية والإقتصاديـة البريـطانية في ذلـك الوقت.

إن تـاريخ العـراق عبر العصـور المختلفة: القـديم، والوسيط، والحـديث، لم يعـرف هـذه الوحدة الجغرافية التي يتمتع بها الآن، فقد فرضت عليه العوامل الطبيعية والمناخية السحيقة تقسيمه إلى قسمين رئيسيين: الشمال (أرض الجزيرة)، والجنوب (بـلاد النهرين)، كـما فصلنا، وقـد تتابـع ظهـور حضاراتـه القديمـة المعروفـة فيهما، مثـل حضارة السـومريـين، والكـاشيـين والعمـوريـين، والبابليين، والآشوريين.

أما في العصور الوسطى، وبعد الفتح الإسلامي على وجه التحديد، فقد استمر هذا الفصل بين جنوب العراق وشماله قائما، كما يدل عليه التقسيم الإداري الذي سار عليـه المسلمون، فعـرف الجنوب حتى بغداد تقريبا باسم «العراق» في حين انقسم الشمال إلى إقليمين «الموصل» في الشرق، و «أرض الجزيرة» في الغرب.

وليس أدل على هذا التقسيم والفصل بين الجنوب والشمال من قيام عدد من الحكـام الأقويـاء الذين استقلوا عن سلطة الخلافة العباسية المركزية في بغداد، في القسم الشمالي! ونذكر منهم ـ عـلى سبيل المثال ـ الحمـدانيين الـذين أقامـوا دولتهم في الموصـل وحلب، خلال القـرن الرابـع الهجري (العاشر الميلادي).

في حين امتد نفوذ سلاطين السلاجقة ـ الذين تـركز ملكهم أول الأمـر في خراسـان ـ ليشمل حكام شمال العراق وأرض الجزيرة، ثم سيطروا عـلى الخليفة العبـاسي نفسه خـلال العصر العباسي الـرابع (٤٤٧ ـ ٦٥٦هـ / ١٠٥٥ ـ ١٢٥٨م) حتى عـرف عند المؤرخـين والباحثـين أيضا بـالعصر

السلجوقي.

وكان «طغرلبك» أول سلاطينهم الذين دخلوا بغداد في خلافة القائم بأمر الله (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ / ١٠٣٠ ـ ١٠٧٤م) الذي اعترف له بالسلطنة، وذكر اسمه في خطبة الجمعة مع الخليفة، وقد أشار إلى ذلك أبو الفدا قائلا : «سار طغرلبك حتى نزل حلوان معظم الإرجاف ببغداد وأرسل قواد بغداد يبذلون له الطاعة والخطبة فأجابهم طغرلبك إلى ذلك وتقدم الخليفة القائم بذلك فخطب له بجوامع بغداد لثمانية بقين من رمضان من هذه السنة (٤٤٧هـ) ثم أرسل طغرلبك وأستأذن في دخول بغداد فتوجهت إليه الرسل فحلفوه للخليفة القائم وللملك الرحيم مخلف لهما وسار طغرلبك فدخل بغداد ونزل بباب الشماسية[٥٤]».

أما في العصر الحديث فنجد أن معاهدة «سيكس ـ بيكو» (مايو سنة ١٩١٦) أعطت بريطانيا من أملاك العثمانيين، جنوب العراق، بداية من بغداد حتى ساحل الخليج، بينما ضمنت لفرنسا بالإضافة إلى سوريا وجنوب شرق الأناضول، منطقة الموصل وكركوك التي يتوفر فيها النفط[٥٥].

إلا أن قرارات مؤتمر «سان ريمو» (إبريل سنة ١٩٢٠) وضعت العراق تحت الإنتداب البريطاني، ثم نجحت دولة الإنتداب في إعادة منطقة الموصل إلى العراق بعد أن تكشفت لها الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للنفط الموجود في أرضها، وفي ذلك يقول أحد الباحثين : «رغم وجود نسبة كبيرة من الأتراك والأكراد في لواء الموصل فقد احتفظت به بريطانيا لوجود النفط فيه وضمته إلى مملكة العراق الحديثة[٥٦]».

من هذا العرض السريع لتاريخ العراق يمكن أن نستنتج أمرين هامين :

أولاً : أن العراق على امتداد تاريخه لم يعرف الوحدة الجغرافية بين شماله (أرض الجزيرة) وبين جنوبه الذي عرف قديما باسم «بلاد النهرين»، ثم «العراق» فيما بعد.

ثانياً : أن الوحدة الجغرافية للعراق الحديث لم يعرفها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وجاءت على يدي بريطانيا، الدولة التي خولتها قرارات مؤتمر «سان ريمو» فرض الانتداب عليه.

وهكذا نجد، بعد كل ما قدمناه من الأدلة التاريخية والجغرافية القائمة على أسس علمية، أنه يستحيل القبول بتقولات وادعاءات صدام حسين لتبرير عدوانه على الكويت أنها كانت في الأصل أرضاً عراقية انتزعها الإستعمار البريطاني.

إن العكس هو الصحيح! فقد كانت معظم أراضي العراق ـ منذ أقدم العصور ـ ضمن ممتلكات الإمبراطوريات التي نشأت وقامت في المنطقة الممتدة من شرقي إيران إلى غربي نهر الفرات، وأن الإستعمار البريطاني ـ دون سواه ـ هو صاحب الفضل في توحيد شمال العراق مع جنوبه في دولة واحدة، وداخل حدود ثابتة لم يعرفها في تاريخه الطويل قبل عام ١٩٢٠ م!!

بقي في النهاية أن نشير إلى أن الانتصارات الحاسمة التي حققتها جيوش التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجيوش العراقية في «عاصفة الصحراء» «أم المعارك» كما سماها صدام حسين! إلى جانب الخراب والدمار اللذين أصابا بلاده، وقبل هذا وذاك الذل والهوان

والخضوع والخنوع الذي لحق بشخصه بالإضافة إلى الحصار المفروض عليه، ولجان التفتيش التي تجوب بلاده لتجريده من كل أنواع الأسلحة المتطورة، كان لابد لذلك كله أن يفرض على أي زعيم يحترم زعامته، وتملأ الغيرة قلبه على شعبه ووطنه الاختفاء بعيدا عن الأنظار، ولا نقول بالانتحار كما يفعل الأحرار! إلا أن حاكم العراق بعد كل تلك المصائب والنكبات مازال مصرا على التشبث بمقاليد السلطان!! يشد أزره ويقوي من عزيمته رجال الحرس الجمهوري الذين أعمى بصائرهم فيض الأموال التي يقتطعها الطاغية من أقوات شعبه المغلوب على أمره ليغدقها عليهم! وكأنهم غرباء عن شعبهم وعن أهليهم! أو من «الجند المرتزقة» الذين لا هم ولا شاغل لهم إلا جمع المال، والاثراء بسفك الدماء! حتى صدق فيهم قول الحق تبارك وتعالى : «لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين لا يبصرون بها، ولهم آذان لا يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضل[٥٧]» صدق الله العظيم.

وهكذا مازال حاكم العراق يلقي على الكويت، وعلى منطقة الخليج بأسرها بظلاله السوداء المنبعثة من آبار النفط الكويتية التي أشعلت جيوشه المهزومة فيها النيران قبل اجبارها على الخروج منها.

وفي الختام، وقبل أن ننهي هذا البحث المتواضع لا نجد أفضل، ولا أخْيَر ما نختتمه به من قول الحق تبارك وتعالى :
«بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون، ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن[٥٨]» صدق الله العظيم.

الهوامش والمراجع

(١) مايلز كوبلاند : **لعبة الأمم اللا أخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**، الترجمة العربية، بيروت : بدون تاريخ، ص١١ .

(٢) د. مصطفى جواد، د. احمد سوسة : **دليل خارطة بغداد المفصل ـ في خطط بغداد قديما وحديثا**، مطبوعات المجتمع العلمي العراقي، بغداد : ١٣٧٨ ـ ١٩٥٨ .

(٣) لعبة الأمم، ص٥١ ـ ٥٢ .

(٤) لعبة الأمم، ص٢١٢ .

(٥) لعبة الأمم، ص١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٦) لعبة الأمم، ص٥٣ .

(٧) لعبة الأمم، ص١١١ .

(٨) د. محمد علي العريان : **من التسول الأخلاقي إلى المنهاج الاشتراكي**، القاهرة: منشورات عالم الكتب، بدون تاريخ، ص٥٩ ـ ص٦٨ .

(٩) لعبة الأمم، ص٢٧٨ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعي : **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩**، الطبعة الأولى، القاهرة : ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩م، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .

(١١) لعبة الأمم، ص٣١٦ .

(١٢) أمين شاكر، سعيد العريان، علي أدهم: **حقيقة الشيوعية، مجموعة «إخترنا لك»**، العدد ١١، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص١٩٢.

(١٣) إبن الاثير (علي بن أبي الكرم): **الكامل في التاريخ**، (١٣ جزءا)، طبعة بيروت، جـ ٤، ص٥٨٧.

(١٤) أنظر: من التسول الاخلاقي إلى المنهاج الاشتراكي، ص٧٠.

(١٥) الطبري (محمد بن جرير): **تاريخ الرسل والسلوك**، (١٠ اجزاء)، طبعة دار المعارف بمصر، جـ٣، ص٥٥٧.

(١٦) الكامل في التاريخ، جـ٢، ص٤٨٢.

(١٧) أحمد عادل كمال: **استراتيجية الفتوحات الإسلامية ـ القادسية**، الطبعة الثالثة، بيروت: دار النفائس،بدون تاريخ، ص٥٤٣.

(١٨) جون باجت جلوب: **امبراطورية العرب**، الترجمة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٦٦، ص٤٨.

(١٩) القرآن الكريم، الحجرات /٩.

(٢٠) وقد تضاعفت شهرة «مربد» البصرة في العصور الإسلامية المختلفة بعد أن نزله عدد من كبار الشخصيات المسلمة من جهة، كما كان ميدانا لبعض الأحداث الهامة في تاريخ المنطقة من جهة أخرى، فقد نزلته ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ السيدة «عائشة» زوج النبي «صلعم» ورجالها قبيل معركة الجمل المشهورة، كما لجأ إليه الشاعر الكبير «الفرزدق» هربا من زياد بن أبيه والى العراق في خلافة معاوية بن أبي سفيان. وفي العصر العباسي، بني فيه سليمان بن علي العباس داراً جديدة للإمارة في خلافة عمه أبو العباس السفاح، عندما ولاه البصرة.

وفي التوسعتين اللتين قاما بهما كل من الخليفة المهدى وابنه هارون الرشيد لمسجد البصرة، دخلت هذه الدار وغيرها من الدور المقامة في أرض «المربد» ضمن مساحة المسجد، لذلك أصبح «المربد» من أشهر وأهم المواضع القريبة من البصرة قبل وبعد بنائها وتمصيرها.

ـ راجع في ذلك: تاريخ الرسل والسلوك، جـ ٤، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤، جـ ٥، ص ٢٤١.

ـ وأنظر كذلك: الكامل في التاريخ، جـ ٣، ص٢١٢، ص٤٦٧.

ـ وانظر كذلك: البلاذري (أحمد بن يحيى): **فتوح البلدان**، نشر: صلاح الدين المنجد، القاهرة: ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ٤٢٩.

ـ وأنظر كذلك: أحمد فكري: **مساجد القاهرة ومدارسها ـ المدخل**، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص٢٠٠.

(٢١) عن الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لوضع هذا المشروع، وعن أهميته وفقراته المختلفة، انظر: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص٣٠٤.

(٢٢) حسين فوزي النجار: **السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣، ص ٥١٥.

(٢٣) السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص٤٤٠.

(٢٤) المائدة / ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٨٢، ص١٠٠.

(٢٦) في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٢.

(٢٧) في أصول التاريخ العثماني، حاشية (١)، ص١٤٣.

(٢٨) د. بدر الدين عباس الخصوصي: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، جـ ١، الطبعة الأولى، الكويت: ١٩٧٨، ص ٦٣.

(٢٩) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص١٠٢.

(٣٠) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص١١١ ـ ص ١١٦.

(٣١) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٣٢) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص١١٤ ـ ١١٥ .
(٣٣) السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص ٤٢٩ .
(٣٤) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص٧٢ ـ ١٧٥ .
(٣٥) السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠، ص٤٦٠ ـ ٤٦٤ . انظر كذلك: د. بدر الدين الخصوصي: مقال بعنوان: تأسيس القنصلية الأمريكية في الكويت دراسة في ضوء وثائق دار السجلات العامة البريطانية، **المجلة العربية للعلوم الانسانية** التي تصدرها جامعة الكويت، العدد الخامس، المجلد الثاني، ١٩٨٢، ص ١٤ ـ ٢٠، في أصول التاريخ العثماني، ص٢٨٥ .
(٣٦) د. عبد المنعم ابو بكر: مقال بعنوان، العراق القديم ـ تاريخه وحضارته، في كتاب: **حضارة مصر والشرق القديم**، مكتبة مصر، بدون تاريخ، ص ٢٦٤، انظر كذلك: ألن جاردنر (سير): **مصر الفراعنة**، ترجمة الدكتور نجيب ميخائيل ابراهيم، مراجعة د. عبد المنعم أبو بكر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ٤٣ ـ ٤٤، د. أحمد فخري: **دراسات في تاريخ الشرق القديم ـ مصر والعراق ـ سوريا ـ اليمن ـ ايران**، مختارات من الوثائق التاريخية، الطبعة الثانية، القاهرة: ١٩٦٣، ص ٢٨ .
(٣٧) عن هذه التغيرات الطبيعية راجع: د. ابراهيم شريف: **الموقع الجغرافي للعراق وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي**، (جزءان)، بغداد: بدون تاريخ، ص١ ـ ٥ .
(٣٨) لمزيد من المعلومات عن السهل الفيضي الرسوبي، انظر: الموقع الجغرافي للعراق وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي، جـ ١، ص ١٣ ـ ٥٥، أنظر كذلك: دراسات في تاريخ الشرق القديم، ص١٥ .
(٣٩) د. ابراهيم رزقانه: مقال بعنوان: حضارات ما قبل التاريخ، في كتاب: **حضارة مصر والشرق القديم**، مكتبة مصر، بدون تاريخ، ص ١٢، ٢٣، ٢٦، ٦٠، انظر كذلك: مقال بعنوان: العراق القديم ـ تاريخه وحضارته، في كتاب: **حضارة مصر والشرق القديم**، ص ٢٨٥ .
(٤٠) المقدسي البشاري (شمس الدين أبو عبدالله): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، الطبعة الثانية ـ ليدن: ١٩٠٦، ص ١١٣ .
(٤١) **أحسن** التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١١٧، أنظر كذلك: د. بدري محمد فهد: **تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير ٥٥٢ ـ ٦٥٦هـ / ١١٥٧ ـ ١٢٥٨م**، بغداد: ١٩٧٣، ص ٤ ـ ٧، والخارطة مقابل ص ٤ ـ التي جعل فيها حدود العراق الجنوبية الغربية تمتد إلى الساحل الشمالي لخليج الكويت! وبذلك ناقض نفسه عندما استشهد بما نقله عن «المقدسي» الذي قال كما أشرنا أنها تقف عند بحر الصين!!.
(٤٢) أغناطيوس يوليانوفتش كراتشكوفسكي: **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القسم الأول، موسكو، لينينجراد: ١٩٥٧، ص ٢٠٨ .
(٤٣) تاريخ الرسل والسلوك، جـ ٣، ص ٣٤٣.
(٤٤) الكامل في التاريخ، جـ ٢، ص ٣٨٤.
(٤٥) فتوح البلدان، ص ٢٩٥ .
(٤٦) ابن خرداذبة (ابو القاسم عبيدالله): **المسالك والممالك**، بغداد: مكتبة المثنى، بدون تاريخ، ص١٤ .
(٤٧) أبو الفرج (قدامة بن جعفر، ت ٣٢٠ هـ): نبذة من كتابه: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ١٨٥، وهي في آخر كتاب: المسالك والممالك لابن خرداذبة، بغداد: مكتبة المثنى، بدون تاريخ.
(٤٨) المسالك والممالك، ص ١٤ .
(٤٩) تاريخ الرسل والسلوك، جـ٣، ص ٥٩١ .
(٥٠) الكامل في التاريخ، جـ ٢، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧ .
(٥١) تاريخ الرسل والسلوك، جـ٤، ص ٢٨، أنظر كذلك: د. أحمد ابراهيم الشريف: **دور الحجاز في الحياة**

السياسية العامة في القرنين الأول والثاني للهجرة، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٣٩٦هـ، ص ١٩٦.

(٥٢) تاريخ الرسل والسلوك، جـ ٣، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩، أنظر كذلك: الكامل في التاريخ، جـ ٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٥٣) دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا، ص ٢١، ٢٢. أنظر كذلك: طاهر مظفر العميد: **بغداد مدينة المنصور المدورة**، بغداد: منشورات المكتبة الأهلية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م، حيث أشار الباحث إلى أن أهمية موضع بغداد تتجلى من وجود عدد من العواصم في هذه المنطقة، اتخذت خلال العصور عواصم ومراكز لأقدم الدول التي قامت في العراق حتى إنشاء مدينة بغداد، أمثال بابل وطيسفون، ص٥٩.

ثم ذكر في الحاشية (٦)، نفس الصفحة والصفحة التالية، أن طيسفون يرى من بقاياها اليوم طاق كسرى الذي يبعد عن جنوب بغداد مسافة ٣٠ كم، ثم أصبحت منذ حوالي سنة ١٥٠ ق.م مقرا للفرثيين، ومن بعدهم اتخذها الساسانيون عاصمة شتائية لدولتهم، وقد أطلق عليها العرب، وعلى ما كان في أطرافها اسم المدائن.

(٥٤) امبراطورية العرب، ص٤٣.

(٥٥) أبو الفدا (اسماعيل بن علي عماد الدين): **المختصر في أخبار البشر**، طبعة بيروت، دار المعرفة، جـ ٢، ص١٧٣.

أنظر كذلك: الاصفهاني (محمد بن محمد بن حامد): **تاريخ دولة آل سلجوق**، اختصار الشيخ الامام الفتح بن علي بن محمد البنداري الاصفهاني، الطبعة الثانية، بيروت: ١٩٧٨، ص١٢، ص ١٦ ـ ١٧. أنظر كذلك: الكامل في التاريخ، جـ ٩، ص٦١٠، وعن سلاجقة العراق، أنظر: د. أحمد كمال الدين حلمي: **السلاجقة في التاريخ والحضارة**، الطبعة الاولى، الكويت: ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م، ص٦٩ وما بعدها.

(٥٦) السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص٣٨١ ـ ٣٨٢، أنظر كذلك: في أصول التاريخ العثماني، ص ٢٩١.

(٥٧) في أصول التاريخ العثماني، ص ٢٩٦ ـ ص ٣١١. الحاشية (١) في هذه الصفحة، وأنظر أيضا: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص٤٢١، ٤٢٦.

(٥٨) الأعراف / ١٧٩.

(٥٩) المؤمنون / ٧٠ ـ ٧١.